جـامـعــة محمد خيضر –بسكرة–
كليــة الحقـوق والعلـوم السياسيــة
قســم العلـوم السياسيــة

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري

–دراسة حالة– شركة المجد للإنجازات الكبرى" أولاد جلال"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية

اعداد الطالبة :
روفية بقور

اشراف الاستاذة :
حنان بن عبد الرزاق

الاسم واللقب	رتـبـة	الصـفة
حنان بن عبد الرزاق	أستاذة مساعدة قسم "أ"	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية :2016/2015

شكـــر وعرفـــان

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني ومنحني القوة والصحة والصبر على إنجاز هذا العمل.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة" حنان بن عبد الرزاق" على كل ما بذلته من جهد في متابعة مراحل إنجاز المذكرة وعلى توجيهاتها ونصائحها القيمة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام أعضاء اللجنة المناقشة والى أساتذة قسم العلوم السياسية .

كما أتقدم بالشكر إلى عمال مكتبة العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والى شركة المجد للإنجازات الكبرى– أولاد جلال–ولاية بسكرة.

وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء ومن ساعدني من قريب أو بعيد بكلمة تشجيع.

مقدمة

مقدمة

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاقتصادية والسياسية ، والتي تمثل الركيزة الأساسية للتنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي،حينما ينصب اهتماماتها في تطوير الاستثمارات على المستوى الوطني،من حيث مساهمتها في توفير مناصب الشغل لتخفيض معدلات البطالة ، وبالتالي تحقق الزيادة في حجم الاستثمارات ، ولأن الاستثمار يعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية وعنصر حاسما وأداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي ، فقد حظي باهتمام كبير من قبل دول العالم خاصة المتقدمة منها والمتخلفة.

وعلى هذا الأساس عمدت الجزائر إلى الاهتمام بهذا المجال مستندة بذلك على قاعدة هامة مفادها أن الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري.

أهمية الموضوع : تكمن أهمية موضوع الدراسة من خلال:

- الجانب النظري : تعالج هذه الدراسة موضوعا ذو أهمية بالغة فيما يتعلق بمسار التنمية الاقتصادية في الجزائر،لا سيما في ظل الدور المنوط بالمؤسسات الصغيرة والمتوسط–والتي تبين أهميتها–من خلال ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية في مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتحقيق الزيادة في حجم الاستثمارات.
- الجانب العملي : أما في هذا الجانب فيكمن تحديدها في الأتي:

–إبراز الدور الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير وترقية الإستثمار وذلك لأن:

-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية.

-كما يعد الاستثمار المحرك الأساسي في عملية النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة : تتجلى فيما يلي:

-البحث في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية في الجزائر.

-إعطاء مختلف التعاريف حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتعرف عليها وفق عدة دول،مع تبيان أهم خصائصها.

كما نهدف عموما من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار وواقعه محليا.

أسباب اختيار الموضوع : ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية:

- الأسباب الموضوعية:

-كون الاستثمار يعتبر الركيزة الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية.

-تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني، لما تقدمه من إسهام في تطوير الاستثمار.

- الأسباب الذاتية:

-لقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لأنه موضوع جديد في مجال تخصصنا وهو ذو طابع اقتصادي وسياسي.

-الميول إلى الدراسات التي تلامس الواقع والبحوث الميدانية.

أدبيات الدراسة:

من خلال ما تم الحصول عليه من أبحاث ودراسات حول الموضوع،هناك بعض الأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار:

-من بين الدراسات التي تطرقت لهذا الموضوع:أطروحة الدكتوراه تحت عنوان"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة-دراسة ميدانية ولاية قسنطينة-" والتي توصلت من خلالها الباحثة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل لامتصاص البطالة،وذلك عبر الدراسة التطبيقية التي قامت بها على مستوى ولاية قسنطينة ،باعتبار المؤسسات الأكثر استيعابا للعمالة والتي تلعب الدور الأكثر فعالية في محاربة البطالة على مستوى الولاية.

-كتاب لمنصور محمد الزين، بعنوان"تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية " ، حيث تطرق الباحث إلى التعريف بالاستثمار والتنمية الاقتصادية،كما ركز من خلاله على تشجيع الاستثمارات وأثرها على التنمية الاقتصادية.

الإشكالية: تتمثل إشكالية البحث في:

- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم حركية الاستثمار على المستوى الوطني الجزائري–تحديدا بشركة المجد للانجازات الكبرى–؟

التساؤلات الفرعية: تتدرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
2. ماذا نعني بالاستثمار؟
3. ما طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
4. ما الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار بالجزائر؟

الفرضيات : من خلال الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور حيوي في تطوير وترقية الاستثمار الوطني الجزائري إذ ما توافرت الموارد والإمكانيات اللازمة.
- ✓ يعد الاستثمار الدافع الأساسي في تحريك النشاط الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مناهج الدارسة:

بالنسبة لمنهجية الدراسة، فإن طبيعة موضوع الدراسة تفرض علينا نوعية المناهج ، لذلك اعتمدنا على المناهج التالية:

–**المنهج الإحصائي** : وهو جمع الأرقام والبيانات الإحصائية حول موضوع ما؛ وقد تم توظيفه في هذه الدراسة من خلال جمع البيانات والأرقام الإحصائية حول المشاريع الاستثمارية والقيام بقراءتها وتحليلها بيانيا.

-**منهج دراسة حالة : و** قد تم تناوله في هذه الدراسة كون الموضوع يعنى بدراسة الجزائر دون غيرها من الدول ، كما يتخلله دراسة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة ؛ لذلك يتم التعمق في هذه الوحدة ومعرفة دورها في تطوير الاستثمار.

كما تمت الاستعانة **بأداة المقابلة** التي تتم بين الباحث والمبحوث في الشركة ؛ قصد الحصول على معلومات حول الاستثمار ؛ أما المقابلة مفتوحة بأسئلة غير محددة الإجابة يقدم فيها المبحوث معلومات حول المؤسسة محل الدراسة.

التصميم الهيكلي للدراسة : تم تقسيم الدراسة كالتالي:

حيث تم الاعتماد على خطة ثلاثية الفصول،الفصل الأول يتناول الإطار ألمفاهيمي للدراسة،يتكون من ثلاث مباحث،حيث خصص المبحث الأول : لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،ويحتوي على ثلاث مطالب،وكل مطلب يتضمن أهم التعاريف وخصائصها،أهميتها،أما المبحث الثاني فقد خصص لمفهوم الاستثمار،الذي يحتوي على أربع مطالب،كل مطلب يتناول فيه أهم التعاريف ،أنواعه،أدواته وأهدافه.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار الجزائر؛ يتم تقسيمه هو الأخر إلى مبحثين: يتناول المبحث الأول طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،من خلال التعرف على مراحل تطورها،وأهم تصنيفاتها،ومصادر تمويلها في الجزائر، بينما يتناول المبحث الثاني مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير ودعم الاستثمار،الذي يحتوي بدوره على كل مطلب من حيث دورها في التشغيل، والناتج الداخلي،والقيمة المضافة وأخيرا الصعوبات والمشاكل التي تواجه وتعيق عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما فيما يخص الفصل الثالث والأخير :فقد خصص للجانب التطبيقي للدراسة،يتم فيه دراسة حالة شركة المجد للانجازات الكبرى–أولاد جلال–لتطوير الاستثمار،التي تم تقسيمه إلى مبحثين،يضم المبحث الأول التعريف بالشركة،أما بشأن المبحث الثاني فقد خصص حول مساهمة الشركة في تطوير وتنشيط الاستثمار على مستوى منطقة أولاد جلال–ولاية بسكرة–.

صعوبات الدراسة: أي بحث تواجهه جملة من الصعوبات وهي تختلف حسب طبيعة موضوع البحث:

–كما هو شائع أن الدراسة التطبيقية لها مشاكل عند القيام بها، من بينها:

- عدم إجابة المبحوثين بدقة على بعض الأسئلة، وهذا ما يؤدي إلى التعقيد والصعوبة في عملية تحليل المعطيات.
- صعوبة كبيرة في الحصول على الإحصائيات المتعلقة بمحاور الدراسة .
- صعوبة إسقاط الجانب النظري على الواقع(الدراسة الميدانية).

الفصل الأول

تمهيد :

يعتبر موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الموضوعات المهمة في الدراسات الاقتصادية والتي تلعب دورا محوري في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن جل اهتماماتها منصب على المشاريع الاستثمارية،هذه الأخيرة تعد من أهم محركات التنمية وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني، وكمدخل لهذه الدراسة سنحاول من خلال هذا الفصل الذي يحتوي على الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار 'التعرف على المبحثين التاليين :

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: مفهوم الاستثمار.

المبحث الأول : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام متزايد من قبل السياسيين والاقتصاديين لما تلعبه من إسهامات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه سوف يتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى تحديد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم بعض التعاريف المختلفة لها حسب الدول والمنظمات مع تبيان أهم خصائصها وأهميتها.

المطلب الأول : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

قبل الخوض في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب أولا التطرق إلى توضيح وإبراز أهم المعايير المعتمدة في تحديد تعريف هذه المؤسسات.

أ- معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم ، بالإضافة إلى المؤشرات النوعية.

1. المعايير الكمية(Quantative criteria) : يخضع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات، ومن بين هذه المعايير مايلي :

عدد العاملين ؛ رأس المال وقيمة الأصول ؛ وصافي القيمة المضافة ؛ قيمة الإنتاج ؛ قيمة المبيعات ومعدل استخدام الطاقة ؛ مع العلم أن معيار عدد العاملين في المؤسسة هو الأكثر انتشارا على المستوى العالمي وذلك لسهولة التعامل به وثباته لفترة من الزمن[1] .

[1] فايز جمعي صالح النجار،عبد الستار محمد العلي، الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة. عمان: دار الحامد،2006،ص 62.

عيار حجم العمالة : وهو من أكثر المعايير استخداما وشيوعا ؛ ذلك لأنه يسمح بالمقارنة بين المشاريع في مختلف البلدان وبين مختلف النشاطات من خلال تعداد العمال في المشروع ، ومن مزايا الاعتماد على هذا المعيار البساطة في التصنيف والسهولة في المقارنة ، الثبات النسبي ، توافر البيانات[1]

- معيار رأس المال المستثمر :يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا عدت المؤسسة كبيرة ،أما إذا كان صغيرا نسبيا فتعد المؤسسة مصغرة أو صغيرة أو متوسطة مع الأخذ درجة النمو الاقتصادي لكل دولة ،المباني ،الآلات التي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع ورأس المال المتغير[2].
- معيار رقم الأعمال : وهو يستخدم لقياس مستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية.

2_المعايير النوعية : تتمثل أهمها في :

- استقلالية الإدارة والعمل : يعتبر المدير هو المالك والذي يتخذ القرارات داخل المؤسسة ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير.
- معيار الملكية:غالبا ما تكون ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص وتكون على شكل مؤسسات أو شركات أموال[3].

---

[1]محمد الناصر مشري،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة –دراسة الاستراتيجة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاية تبسه"، رسالة الماجستير (جامعة فرحات عباس سطيف، قسم العلوم الاقتصادية، 2011) ص3،4.

[2] أحمد بوسهمين "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية. العدد1، المجلد 26 ،2010، ص 206 ،207.

[3] محمد مشري سلطاني " التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، واقعه، أهميته وشروط تطبيقه،حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة." رسالة الماجستير،(جامعة محمد بوضياف، المسيلة،؛ قسم العلوم التجارية ،2006), ص42، 43.

- معيار حصتها في السوق : حسب هذا المعيار تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنافسية فإن حصتها في السوق محدودة.

ب- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبار أن هذه الأخيرة يختلف تعاريفها حسب كل دولة .

تعريف البنك الدولي : ميز البنك الدولي مابين ثلاثة أنواع من المؤسسات : المصغرة والصغيرة والمتوسطة ، وقد حددت هذه الأنواع من خلال مجموعة من الشروط تتعلق برقم الأعمال وإجمالي الأموال وعدد العمال ، حيث يتم تلخيصها في الجدول التالي[1]: الجدول رقم(1)

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الأصول
المصغرة	اقل من 10	أقل من 100000$	أقل من 100000$
الصغيرة	أقل من 50	اقل من 3 مليون $	اقل من 3 مليون $
المتوسطة	أقل من 30	اقل من 15 مليون $	اقل من 15 مليون $

المصدر: محمد براق،عمر فمان ؛"واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،ملتقى (جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2013) ص 3.

أما بالنسبة لألمانيا : فقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها :" مؤسسات تجارية بإمكانها توظيف عدد من العمال قد يصل إلى 500 عامل،وتحقق مبيعات صافية أقل من 100 مليون في السنة[2].

[1] محمد براق،عمر فمان ؛"واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،ملتقى (جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،2013) ص 3.

[2] شعيب أتشي ،"واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفي ظل الشراكة الأورو جزائرية "رسالة الماجستير (جامعة الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ،2008) ص 13.

- تعرف الكونفدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فرنسا) المشاريع الصغيرة والمتوسطة :"هي تلك المؤسسات التي يتولى فيها قادتها شخصيا مباشرة المسؤوليات المالية ، الاجتماعية، التقنية والمعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة ".
- كما يعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر" المؤسسة الصغيرة بأنها :" كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم ويكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية والإدارة ويقل عدد العمال فيه عن 100 عامل ، كما يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه وتقل قيمة الأموال الثابتة به بدون الأراضي والمباني" [1].
- أما المشرع الجزائري : فيعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانها:" مؤسسة توظف من 10 إلى 250 شخصا .

– رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار.

– مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 500 مليون دينار.

–تحترم مقاييس الاستقلالية[2].

كما نجد أيضا التعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ 12/12/ 2001 والمتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الذي ينص في مادته الرابعة على أن:«المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات.

–تشغل من1إلى 250 شخص،ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار، ولا يتجاوز مجموع

[1]عبد الله خبابة،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة .الأزاريطة:دار الجامعة الجديدة، 2013،ص16

[2] Habib BENBAYER Enterprise en Algérie, »les circuits de financement des petites et moyennes entreprises en Algérie »lettre magistère ,(université d'Oran ,faculté des sciences économiques ,des sciences de gestion et de sciences commerciales ,2007)p36.

حصيلتها السنوية 500 مليون دينار"[1].

وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل ما بين 1الى 250 عامل ،وتعتمد على معايير أساسية هي :عدد العمال ورقم الأعمال،حجم رأس المال.

و من جملة هاته التعاريف يمكن إدراج التعريف الإجرائي التالي :" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط ،وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عددا محدودا من الأيدي العاملة"[2].

ما يلاحظ من جميع التعريفات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تركز على عدد العاملين بالرغم من عدم وجود تعريف موحد ومتفق عليه خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص التي مكنتها من احتلال المكانة الكبيرة ضمن اقتصاديات أكبر الدول ومن بين أهم هذه الخصائص نذكر منها مايلي :

- سهولة تكوين هذه المؤسسات :تتميز بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر الناجمة عنها ,مما يساعد على سهولة تأسيسها وتشغيلها [3] .

---

[1] قانون 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001, يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، 2001،ص5 .

[2] حكيم شبوطي ،"الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية.العدد3، (جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،2012،2011) ،ص200.

[3]عبد الحق بوقفة ،بنين بغداد "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"، ملتقى .(جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013) ص 4.

_ سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي:يقوم بالإدارة شخص واحد عادة، أو يقوم بها عدد قليل من الأشخاص ، لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار وقوة العلاقة بين أصحاب

المشروع والعاملين مع ارتفاع مستوى الاتصال في الاتجاهين بسبب قصر الهيكل التنظيمي وقلة المستويات الإدارية[1].

- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل ، مما يساعد على المرونة والتكيف مع الوقائع الاقتصادية المحلية والوطنية.
- سرعة الاستجابة لحاجيات السوق ، ذلك أن صغر الحجم عموما وخاصة رأس مال كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته.
- قدرة هذه المؤسسة على الاستجابة للخصوصيات المحلية و الجهوية تبعا لدرجة ووفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية [2] .
- الجمع بين الإدارة والملكية : تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإدارة بسيطة مجسدة في كثير من الأحوال بمالكها الذي بدوره يشرف على مهمة تسيير المؤسسة[3].
- عنصر العمل : أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل،وهذا ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال.
- تتميز هذه المؤسسات بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار ، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته .

---

[1] Paut Arthur Fortin, Deveniez entrepreneur « Pour un Québec plus entrepreneurial, 2eme édition, Presses eniversité lavel ,Québec ,1992,p72ع

[2]محمد يعقوني ،"مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –عرض بعض التجارب "،ملتقى(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،إ شراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، 2006) ص 46.

[3] Gerald D'Ambaise , la PME canadienne : situation et défis ,Presses Université Laval ,Québec ,1989,p13.

- اختيار الأسواق : تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمتوسطة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسة الكبيرة .
- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج[1].
- مرونة الإدارة : تتميز الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والقدرة على التكيف مع ظروف العمل ، فيمكن أن تغير إنتاجها ، حتى يتوافق مع متطلبات السوق المتقلبة[2].
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة.
- ارتفاع جودة الإنتاج : وذلك لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات العمل المتخصصة والمحددة وبذلك يتسم إنتاجها في الغالب بالدقة والجودة[3].

المطلب الثالث : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكتسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل الدولة أهمية بالغة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي والمتمثلة في:

1- الأهمية الاقتصادية:تتمثل في:

- تكوين الإطارات المحلية : تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات.

---

[1] عاشور كتوش، محمد طرشي،"تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، ملتقى ،(جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،2006)ص 34،35.

[2] Rober witterwulghe, laPME : une entreprise se humaine, De Boek université, Bruxelles, 1998, p :21

[3] عاشور كتوش ، محمد طرشي، المرجع السابق ، ص 35.

- توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف ، إضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في مجال تنويع الهيكل الصناعي.
- تقديم منتجات وخدمات جديدة : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة بحيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة.
- المحافظة على استمرارية المنافسة : ففي عصر التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التغيير من خلال الابتكار والتحسين.
- تعبئة الموارد المالية : تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعبئة الموارد المالية الخاصة والكفاءات المحلية ، بالإضافة إلى زيادة الادخار وتوجيهه نحو المجالات الاستثمارية[1].

2- الأهمية الاجتماعية : تشمل ما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع .
- المساهمة في التوزيع العادل للدخول في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية : ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواء لصاحب المؤسسة أو غيره.
- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد : تمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم ورغباتهم من خلال التعبير عن آرائهم وخبراتهم [2].

---

[1] رابح خوني ،رقية حساني؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها . الجزائر: اتيراك للطباعة والنشر،2008، ص 50,51.

[2] المرجع نفسه ، ص 54،55.

المبحث الثاني : مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار أحد مقومات الاقتصاد فهو يلعب دورا هاما ومحوريا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي بدوره يمثل أداة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال الموارد .

المطلب الأول : تعريف الاستثمار

لكل لفظ معنى لغوي وآخر اصطلاحي والاستثمار لا يخرج عن هذه القاعدة ؛ لذلك سيتم في هذا المطلب التطرق إلى تحديد تعريفه لغة واصطلاحا ، وفي جانبه الاقتصادي والجوانب الأخرى.

1-الاستثمار لغة: في اللغة العربية : من المصدر استثمار ومن الفعل يستثمر وهو الطلب وأمله من الثمر. وله عدة معان ومنها ما يحمله الشجر وما ينتجه ومنها الولد حيث يقال الولد ثمرة القلب ومعناه أنواع المال[1].

كما أن الاستثمار في اللغة العربية من الثمر، والثمر هو الزيادة والنماء فيستثمر معناه ينمي أو يزيد والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات[2].

2-الاستثمار اصطلاحا : تعددت واختلفت التعاريف الاصطلاحية لهذا المفهوم نذكر منها: يقصد بالاستثمار " استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة أو بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات[3].

---

[1]قاسم نايف علوان ، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق. ط2، عمان : دار الثقافة ،2012 ، ص 29.

[2]فريدة قصير مزياني،"دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار" ، مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد 6،2009،ص55.

[3] قاسم نايف علوان، المرجع السابق، ص 29.

- يقصد بالاستثمار :" استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة أو بشراء الآلات والمواد الأولية ،وإما بطريقة غير مباشرة كشراء الأسهم والسندات.
- كما أن الاستثمار" يرتبط بعملية تحويل رؤوس الأموال، بهدف الحصول على ربح لمدة طويلة الأجل، وتقوم المؤسسة بهذا الإنفاق لأسباب عدة منها : رفع قدرة الإنتاج، وتحسن نوعية الإنتاج .الخ"[1].
- يعرف أيضا الاستثمار على أنه:" استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأموال عائد في المستقبل، بمعنى أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر "[2] .

إضافة إلى ذلك فالاستثمار في نظر الاقتصاديين هو :" التنازل عن السيولة التي يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن' قد تطول أو تقصر. وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية "[3] .

كما عرف أيضا على أنه:"اكتساب الأموال من أجل الحصول على منتوج و استهلاكه ، والحصول على وسائل الإنتاج من أجل إنتاج مستقبلي، واستغلال المنتوج المتمثل في تضاعف الذمة المالية للتجهيز"[4] .

من خلال ما تقدم يتضح بأن هذه التعريفات الاقتصادية تركز على الهدف من الاستثمار وهو تحقيق الربح.

---

[1] Hachicha Amel, choix d'investissement et de financement, Ecole national d'Administration, Tunis,2013,p8 .

[2]محمد الحناوي، نهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار.[د د ن] المكتب الجامعي الحديث،2006 ، ص18.

[3]حمزة عبد الكريم محمد حماد ، مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية . الأردن:دار النفائس ،2008، ص38 ،39.

[4] كمال عليوش قربوع ، قانون الاستثمار في الجزائر.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1999، ص2.

التعريف المالي: يركز هذا الجانب في ضبط مصطلح الاستثمار باعتباره :"اكتساب الموجودات المالية أي توظيف الأموال في الأوراق المالية والأدوات المالية والأرباح التي تمكنه أن تنتج من استثمار هذه الأموال "[1].

ركز هذا النوع من التعريف على الجانب المالي والأرباح التي يمكن أن تنتج من استثمار هذه الأموال.

التعريف القانوني : يقصد بالاستثمار قانونيا الذي عرفه الأمر رقم 01 –03 المتعلق بتطوير الاستثمار وبالتحديد المادة 4 منه على أن الاستثمار هو:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية[2] .

يلاحظ من خلال هذا التعريف على أنه تعريف اقتصادي خالي من الدقة القانونية لأنه يكتفي بتحديد مجالات الاستثمار على سبيل الحصر ولم يتم تحديد الآليات القانونية المنظمة لهذه العملية .

من خلال جملة التعاريف السابقة يتم وضع تعريف إجرائي للاستثمار " الاستثمار عملية اقتصادية،وهو نشاط فردي أو جماعي ينطوي على استخدام مدخرات بهدف الحصول على قيمة الأصول المالية أي توظيف الأموال لتحقيق الربح ".

---

[1] سيد سالم عرفة ، إدارة المخاطر الاستثمارية . عمان: دار الراية،2009 ، ص15.

[2] الأمر 03/01 المؤرخ في 20أوت 2001 ،المتعلق بتطوير الاستثمار ،العدد 47،الصادر بتاريخ 22 أوت 2001،ص5.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

للاستثمار عدة أنواع مختلفة والتي يتم تصنيفها كالتالي:

أولا:الاستثمارات حسب الموقع الجغرافي: والتي تتمثل في تبويب الاستثمارات من الناحية الجغرافية إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

1. الاستثمارات المحلية (الداخلية):وهي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني،أي داخل الحدود الإقليمية للبلد وتكون هذه الاستثمارات بعدة أشكال:

- ❖ الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت
- ❖ الاستثمار في تكوين المخزون السلعي وهذا النوع من الاستثمار لا يؤدي إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية ،والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية .
- ❖ الاستثمار في فائض التصدير وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات الناجمة عن التعامل مع الاقتصاد الخارجي.
- ❖ الاستثمار في الأوراق المالية وهو الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق[1].

وعليه يشير الاستثمار الوطني الى: جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والمشروعات التجارية[2].

كما أن الاستثمار الوطني تبرز من خلال الأموال المستثمرة كملك لمواطني البلد المستثمر فيه، بحيث يعرف على أنه :"تلك النشاطات ذات الطابع الاقتصادي التي يقوم بها الأشخاص ذو جنسية محددة

---

[1] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثمار . عمان : دار اليازوري،2009، ص48،47.

[2] زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار (الحقيقي والمالي).عمان : دار وائل،1998 ، ص36

وتخدم الاقتصاد الوطني من خلال مناصب الشغل داخل الإقليم الوطني" [1].

2. الاستثمار الخارجي (الأجنبي): وهو استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية، أي استثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر المقيم بها مهما كانت طبيعة هذه الاستثمارات فردية أم جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة[2].

وعلى هذا الاساس يرتبط الاستثمار الأجنبي بجميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة وتتم هذه الاستثمارات بشكل مباشر أو غير مباشر[3] .

فإذا كانت المدخرات التي يتم توجيهها لتكوين الرأسمال حقيقي جديد خارج الدولة أو دولة أجنبية فهو استثمار أجنبي [4].

- ثانيا:الاستثمارات حسب طبيعتها: يمكن تصنيف الاستثمارات من الناحية النوعية إلى استثمارات حقيقية وأخرى مالية: –الاستثمارات الحقيقية: وهي الاستثمارات في الأصول الحقيقية مثلا: الأراضي،المباني، المعدات[5].

---

[1]مراد بلكعيبات،منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري"، أطروحة دكتوراه، (جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم الحقوق، 2012، ص15.)

[2] دريد كامل آل شبيب ، المرجع السابق ،ص48.

[3]زياد رمضان، المرجع السابق، ص36.

[4] وديع طروس، الاقتصاد الكلي .[د د ن]:المؤسسة الحديثة للكتاب،2010، ص182.

[5] نصر الدين بن مسعود، «دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف S. Cl.B.S رسالة الماجستير ،(جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان ،قسم العلوم الاقتصادية ،2010)ص33.

بحيث يعتبر الاستثمار حقيقي متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع

والذهب..الخ .ويعبر الأصل الحقيقي عن كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب عن استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلع أو خدمات[1].

.الاستثمارات المالية:وهي التي يتعلق بالاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع وغيرها[2].

الاستثمارات وفق آجالها (المدة الزمنية): والتي يتم تصنيفها وفق استثمارات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل:

- الاستثمارات قصيرة الاجل (short Terme Investment): وتكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة .
- استثمارات متوسطة الأجل:(Medium Term Investment)وتكون مدة التوظيف أطول من مدة التوظيف في الاستثمارات قصيرة الأجل،حيث قد تصل إلى خمس سنوات .
- استثمارات طويلة الأجل: (Long Term Investment)بحيث تتجاوز مدة توظيف الأموال وفق لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر[3].

ثالثا:الاستثمارات وفق لحجمها: وفق لهذا التصنيف هناك نوعان هما:

---

[1] محمد آريا الله ،"السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر " رسالة الماجستير ،(جامعة الجزائر ،قسم العلوم الاقتصادية ،2011) ص 48 .

[2] نصر بن مسعود، المرجع السابق، ص34.

[3] مروان شموط، كنجو عبود كنجو ،أسس الاستثمار .القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،2008، ص18.

- استثمارات صغيرة: وهي استثمارات تتصف بصغر المبلغ لدى المستثمر فيه وصغر حجم رقم أعمالها وكذلك من حيث عدد العمال الذين تشغلهم، من حيث الحيز الجغرافي الذي تستغله.
- استثمارات كبيرة: وهي عكس التصنيف الأول، فهي تتصف بأنها تستثمر فيها مبالغ ضخمة وتشغل عددا كبيرا من العمال 'كما انها تستغل حيزا جغرافيا كبيرا [1].

رابعا:الاستثمارات وفق الطبيعة القانونية (وفق شكل الملكية):بحيث يمكن تصنيف الاستثمار إلى ثلاث أنواع:

- استثمارات عمومية: وهي استثمارات تقوم بها الدولة من أجل التنمية الشاملة ولتحقيق حاجيات المصلحة العامة.
- الاستثمارات الخاصة: ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار،وهي تنجز من طرف الأفراد والمؤسسات الخاصة.
- الاستثمارات المختلطة : وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في انتعاش الاقتصاد الوطني[2].

المطلب الثالث: أدوات الاستثمار

أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر مختلفة من أهمها مايلي:

---

[1] محمد اريا الله ، المرجع السابق ، ص50.

[2] محمد الزين منصوري ، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية. عمان: دار الراية،201 ، ص21

❖ الأوراق المالية : تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر؛ وذلك لما تحققه من مزايا للمستثمر وهي لا تتوفر في أدوات ملكية مثل: الأسهم بأنواعها والتعهدات: كما أن منها ماهو أدوات دين،ومن حيث الدخل المتوقع منها،وهناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند .

❖ العقار :تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني للأوراق المالية في مجال الاستثمار، ويتم الاستثمار فيها بشكلين؛إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي)، أو بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري.

ويتصف الاستثمار في العقار بوجه عام بالخواص التالية:

- يوفر الاستثمار في العقار للمستثمر درجة مرتفعة نسبيا من الأمان تفوق تلك المحققة في الاستثمار في الأوراق المالية.
- لا يتوفر للاستثمار في العقارات سوق ثانوي منظم كما يتوفر للأوراق المالية.
- تفتقر أدوات الاستثمار في العقارات إلى عنصر التجانس[1].

❖ السلع (Commodities) تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم" العقود المستعجلة" وهي عقد بيع بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار.

❖ المشروعات الاقتصادية : تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا وتتنوع أنشطتها مابين صناعي وتجاري وزراعي...الخ. منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع، ومنها ما

[1]محمد مطر، إدارة الاستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية).عمان: دار وائل، 2009، ص ص 80-82.

يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات ؛ المشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدات ؛كما أن تشغيل هذه الأصول معا يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة على الناتج القومي

- ❖ العملات الأجنبية: يتميز سوق العملات الأجنبية عن غيره من الأسواق المالية بعنصرين هما:
  - حساسيته المفرطة للظروف الاقتصادية والسياسية مما يزيد من درجة مخاطرة الاستثمار فيه.
  - أنه سوق يفتقر إلى الإطار المادي الذي يتوفر السوق الأوراق المالية بل يتم التعامل فيه بواسطة الاتصالات الحديثة.
  - صناديق الاستثمار: هي أشبه ما يكون بوعاء مالي فهي تعتبر أداة مالية،لكن وبحكم تنوع الأصول التي تستثمر فيها أموال الصندوق يكون أداة استثمار مركبة [1].

المطلب الرابع : أهداف الاستثمار الوطني

ارتقت أهداف الاستثمار في ضوء التطور الذي شهده الفكر المالي، إذ أصبح الهدف الأساسي منه هو تعظيم الربح وزيادة ثروة المستثمر بشكل كبير، وعليه للمشروع الاستثماري أهداف متوقعة نجملها فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية : تتمثل فيما يلي:

- الهدف العام من الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح بالإضافة إلى تكوين الثروة وتنميتها[1].
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات.

[1] المرجع نفسه ،ص ص 84-87.

[1] طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار .عمان :دار المستقبل،2008، ص16.

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقها بفعالية.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، و إيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها.
- القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها في السوق .
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة مواد الخام والطاقة[2].

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة.
- القضاء على كافة أشكال البطالة.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي[3].

3- الأهداف السياسية : تشمل مايلي :

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق أهداف الإصلاحات الهيكلية التنظيمية وجعلها أكثر انسجاما.

4- الأهداف التكنولوجية : تتمثل في:

- تطوير تكنولوجيا وأساليب الإنتاج الوطني لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات المجتمع المحلي.
- تطوير المستوى التقني وتوظيف المواطنين لاكتساب الخبرة .

---

[2] محمد الزين منصوري،المرجع السابق، ص43.

[3] المرجع نفسه، ص 44.

- كما يهدف الاستثمار بالنسبة للإقليم إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد [1].

[1] دريد كامل آل شبيب ،المرجع السابق، ص24

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم التعرف على المفاهيم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛وهذا على ضوء التعاريف المقدمة من طرف بعض الدول، كما تم معرفة أهم خصائصها التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، ليتم بعدها إبراز أهمية هذه المؤسسات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

أما الاستثمار فهو يعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، كما له من دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ومن ثم تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي في اطار انشاء وتطوير المشاريع الاستثماري على المستوى الوطني.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم محركات التنمية داخل الدولة، وإحدى دعائمها الرئيسية للنهوض بالاقتصاد الوطني ، ولهذا ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم وتطوير الاستثمار ، وذلك عبر التعرف على مراحل تطورها ، وأهم تصنيفاتها ومصادر تمويلها في الجزائر ، وكذا مساهمتها في خلق مناصب التشغيل ، إضافة إلى ذلك مساهمتها في الناتج الداخلي و القيمة المضافة ، وأخيرا الصعوبات و المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات .

المبحث الأول: طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بعدة مراحل ، لتصبح أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للوطن ، باعتبارها ذات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، ومن أبرز ما يواجهها في مرحلة الانطلاق مشكلة التمويل ، هذا الأخير الذي من شأنه الحصول على الأموال من مصادر مختلفة .

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن ميلاد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في غالبيتها كانت بعد الاستقلال فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة[1]. وعليه سوف يتم تقسيم مراحل تطورها في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

مرحلة الأولى: ما بعد الاستقلال (1962- 1984): عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات ضمن القوانين المتعلقة بالاستثمارات والاستثمارات الأجنبية تحديدا ، فكانت خطة التنمية آنذاك لم تعرف انفتاحا تجاه الاستثمار الخاص الوطني ، بحيث كانت مشاريع التنمية كلها بيد الدولة .ذلك أنه وبعد الاستقلال مباشرة أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الاستثمار وهو القانون رقم 63/277، الصادر بتاريخ 26 يوليو 1962 حيث نصت مادته الثالثة على ما يلي :" إن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب وذلك حسب إجراءات النظام العام". واستنادا إلى هذه المادة فإن القانون كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب، ولم تتم الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين[2].

---

[1] محمد بوهزة ، الطاهر بن يعقوب ، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية. الجزائر: دار الهدى،2003، ص 235.

[2] أحمد رحمون ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري . الجيزة:المكتبة المصرية للنشر ،2011. ص ص 31،32.

إن وجود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يعود إلى مرحلة الاستقلال ،حيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية كان أغلبها صغير الحجم يملئها الأوروبيون وارتبط دورها بأهداف المستعمر .

فقد ورثت الجزائر العديد من هذه الوحدات حيث كان عددها آنذاك (سنة 1962)ما يقارب 1120 وحدة، عدد العمال 57480عامل، لينتقل عددها إلى 1873 وحدة وبعدد عمال يقدره 65053 سنة 1963.

إلا أن هذه المؤسسات خضعت بنسبة كبيرة منها للتأميم ،كما تم تهميشها مع انطلاق و تنفيذ إستراتيجية التنمية لعام 1967،وذلك بتحديد مجال تدخلها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية ، وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها على مختلف جوانب التنمية الإقتصادية و الإجتماعية [1].

1. مرحلة الثانية 1984-1991: شهدت هذه المرحلة صدور العديد من القوانين منها :

القانون رقم 25-88، المؤرخ في 12 جويلة 1988، حيث بدأت التشريعات التنظيمية الخاصة بالاستثمار تشهد مرونة اتجاه الاستثمار الخاص بفضل هذا القانون المتعلق بتوجيه الاستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية ، ومن جملة الأهداف التي جاء القانون لتحقيقها ما يلي :

_ إحداث التكامل الإقتصادي في القطاعين العام و الخاص .

_ خلق نشاطات منتجة ومصدرة خارج القطاع.

_ دعم القطاع الخاص لتوفير مناصب الشغل في ظل عجز القطاع العام على احتواء الطلب المتزايد في سوق العمل.

2. القانون رقم 10- 90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالقرض لإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة والخاصة .

---

(1) شهرزاد برجي، "إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ، رسالة ماجستير. (جامعة أبي بكر القايد تلمسان ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2012) ص 150.

كما عرفت هذه المرحلة إشراك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتماد السلطة العمومية لسياسة التنمية اللامركزية في تحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المسطرة.

ومنذ بداية الثمانينات ظهر اهتمام كبير بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث تم إدماجها في سياق السياسة العامة للتنمية كأداة ينتظر منها المساهمة بفعالية كبيرة في تكثيف النسيج الصناعي وتحريك الجهاز الإنتاجي خاصة في مجال خلق فرص عمل جديدة، ونتاج الاهتمام بهذه المؤسسات بدا التزايد المستمر لعددها، و الجدولين التاليين يوضحان ذلك[1].

الجدول رقم (2) تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة (1984-1987)

	1984				1987			
الفروع	1	%	2	%	1	%	2	%
مناجم و مقالع	48	14,07	204	2,44	10	4,41	242	1,62
ص ح .م.م.إ.ج	37	10,85	1025	7,24	31	13,9	1487	7,98
مواد البناء	129	73,82	1328	9,38	76	34,08	1388	9,31
كيمياء و بلاستيك	7	2,05	246	1,73	10	4,358	346	2,32
صناعة غذائية	13	3,08	4378	30,93	8	3,58	4659	31,27
نسيج	30	8,79	3482	24,6	19	8,52	2774	18,62
جلود و أحذية	4	1,2	850	6	1	0,4	769	5,16
خشب و ورق	69	20,83	2139	15,11	63	28,25	24,39	16,37
نشاطات متنوعة	4	1,2	502	3,54	6	2,6	795	5,33
المجموع	341	100	14154	100	224	100	14899	100

المصدر: أحمد رحموني ، المرجع السابق .ص ص 36،37.

[1] احمد رحموني، المرجع نفسه، ص 37.

فمن خلال الجدول تشير المعطيات الرقمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية أنها تميل إلى التركيز على فروع معينة ، مع المحافظة نسبيا على هذا الميل خلال الفترة الممتدة (1982، 1983) ففي سنة 1984 كانت أهم الفروع التي تركز فيها هذه المؤسسة هي مواد البناء ، الخشب و الورق ، مناجم ومقالع ، وقد شكلت هذه الفروع مجتمعة لوحدها أكثر من 72% من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية التي بلغ عددها 341 مؤسسة .

أما في سنة 1987كانت أهم الفروع التي تم التركيز عليها هي مواد البناء و الخشب والصناعة الحديدية. ومن الملاحظ أن كلا من فرعي المناجم و مواد البناء سجلا انخفاض ، حيث تم توقيف 38 مؤسسة في فرع المناجم ، و 53 مؤسسة في فرع البناء و هو ما أدى إلى إنخفاظ العدد الإجمالي لها عن المؤسسات من 341 سنة 1984إلى 224 سنة 1987.

وعلى الرغم من ذلك ففي نفس السنة حافظت على نفس التوجه تقريبا (الصناعة الغذائية ، النسيج ، الخشب) مع تراجع فروع النسيج (تسجيل توقيف 708 مؤسسة)، كما عرف فرع الصناعة الحديثة إرتفاعا ملحوظا في عددها بانتقاله من7,24 % إلى 9,98 %،و نتيجة لذلك فقد انتقل العدد الإجمالي للمؤسسات من 14154 مؤسسة سنة 1984 إلى 14899 سنة 1987 ، أي بزيادة قدرها 5,26 % حيث تم إنشاء 745مؤسسة جديدة .

الجدول (3) : تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفروع خلال الفترة الممتدة من (1989 إلى 1991):

الفرع	1989				1991			
	1	%	2	%	1	%	2	%

مناجم و مقالع	4	336	366	1,69	6	2,67	455	2,03
ص ح .م.م.إ.ج	29	13,87	1822	9,18	30	13,39	2031	9,07
مواد البناء	74	35,4	1761	8,87	81	36,16	2212	9,88
كمياء و بلاستيك	7	3,34	298	1,5	8	3,57	643	2,87
صناعة غذائية	9	4,3	6255	31,52	10	4,46	7581	33,87
نسيج	17	7,13	5055	25,47	16	7,14	3662	16,36
جلود و أحذية	1	0,4	784	3,95	0	0	1041	4,65
خشب و ورق	62	29,66	2678	11,98	69	8’30	3333	14,89
نشاطات متنوعة	6	2,8	1154	5,18	4	1,7	1424	6,36
المجموع	209	100	19843	100	224	100	22382	100

[1] المصدر : أحمد رحموني ، المرجع نفسه ،ص 39.

خلال الفترة الممتدة [1989 – 1991] ،نلاحظ زيادة طفيفة للعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث إنتقلت من 209 مؤسسة سنة 1989 إلى 244 مؤسسة سنة 1991 كما بلغت نسبة الزيادة في هذه الفترة 7,17%، أما أهم الفروع التي ترتكز فيها هاته المؤسسات هي :مواد البناء و الخشب و الورق[(1)].

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فقدإستمرت في الزيادة ليبلغ عددها سنة 1991إلى 22382 مؤسسة تشمل الفروع التالية هي : الصناعات الغذائية ، النسيج ، الخشب و الورق ، وهذا يعني أن القطاع الخاص لازال معتمدا في نشاطه على إنتاج السلع الإستهلاكية ،حين سجل فرع النسيج توقف 1393 مؤسسة سنة 1991 بنسبة انخفاض قدرها 27,55% .

(1) المرجع نفسه،ص 40 39.

وعليه يمكن القول أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر قد عرف تزايدا بشكل واضح خلال الفترة الممتدة من 1984 إلى 1991 ، وذلك من خلال الإهتمام الكبير من طرف الخواص و إقبالهم على إنشاء مثل هذه المؤسسات [1].

المرحلة الثالثة 1990إلى 2010: تميزت هذه المرحلة بصدور قانون رقم 91- 90 المؤرخ في 19 فيفري 1991 ، و المتضمن تحرير التجارة الخارجية وفي إطاره يخضع القطاعين العام و الخاص لنفس معايير وشروط التصدير و الإستيراد . وقد دعم- في ذات السياق- مشروع الإصلاح الإقتصادي بقانون آخر خاص بالإستثمارات الذي تمت المصادقة عليه طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93- 12 المؤرخ في 13 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الإستثمار الذي عدّل و تمّم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية2006.

وعليه و حسب مصادر الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حول إحصائيات ترتبط بعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، نشاطها وفئة العمال التي أعدت في 31 ديسمبر 1999 تبين أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بلغ 156507 مؤسسة ، تشغيل 634375 عامل . وقد كان

- عددها بنسبة 1992 حوالي 103925 مؤسسة، وهو ما يمثل نسبة زيادة تقدر بـ 53,4 % في سنة 1997
- كما بلغ عددها 127232 مؤسسة [1]

الجدول رقم (4) : يبين عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعتها :

---

[1] صورية قشيدة، "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات فيناليب-"، رسالة ماجستير .(جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير،2012) ،ص ص 51،50.

[1] المرجع نفسه،ص 51.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	%
مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة	207949	99,62
مؤسسات صغيرة ومتوسطة عمومية	788	0,37
المجموع	208737	100

المصدر : أحمد رحموني ، المرجع السابق ، ص 42.

يلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة عرفت تطورا مستمرا في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة .

المطلب الثاني : تصنيفات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تختلف أصناف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها نورد اهمها فيما يلي:

❖ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال و الأنواع ذالك حسب توجهها ، ومن بين هذه الأنواع :

أ_ المؤسسات العائلية (المنزلية): تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية في كون اساس إقامتها هو" المنزل "، تستخدم في الأيدي العاملة .

ب _ يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية.

ج _ المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في إتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في إستخدام رأس المال الثابت أو من ناحية تنظيم العمل أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة [1].

❖ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل : التي تصنف وفق المؤسسات المصنعية و المؤسسات غير المصنعية .

أ _ المؤسسات غير المصنعية : و التي تجمع بين نظام الإنتاج العائلي و النظام الحرفي ، و يعتبر الأول (الإنتاج العائلي) موجه للإستهلاك الذاتي وهو أقدم شكل من أشكال تنظيم العمل ، إلا أنه لا يزال يحافظ على مكانة مهمة في الإقتصاديات الحديثة . أما الثاني (النظام الحرفي) الذي يقوم به حرفي لوحده أو مجموعة من الحرفيين يبقى نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا و منتوجات حسب إحتياجات الزبائن .

[1] المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،متحصل عليه من: bu ,univ _ ouargla .dz 2016-04-09

ب ـ المؤسسات المصنعية بجمع صنف المؤسسات المصنعية لكل من المصانع ، الصغيرة و المتوسطة و المصانع الكبيرة ، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل و تعقيد العملية الإنتاجية و إستخدام الأساليب الحديثة في التصنيع،و أيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة و إتساع نطاقها.

ج ـ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقاولة : تعتبر المقاولة من أهم أشكال التعاون الصناعي الذي يميز المؤسسات الإقتصادية الحديثة و المقاولة وهي نوع من الترابط الهيكلي بين المؤسستين ، حيث توكل إحداهما للأخرى تنفيذ عمل معين طبقا لشروط محدودة [1].

❖ تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج : يمكن أن تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج الذي يتنوع حسب تنوع النشاط الإقتصادي :

أ ـ مؤسسات إنتاج السلع الإستهلاكية : تعتمد هذه المؤسسات في نشاطها على تصنيع :

- المنتجات الغذائية .
- تحويل المنتجات الفلاحية .
- منتجات الجلود و النسيج .
- الورق ومنتجات الحليب و مشتقاته .

ب ـ مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية : تعتمد في نشاطها على :

- تحويل المعادن .
- الصناعة الكهربائية و الميكانيكية .
- صناعة مواد البناء .

[1] مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متحصل عليه من: thesis ,univ.biskra.dz/10473 / 09/04/2016

- المناجم .ج ـ مؤسسات إنتاج سلع التجهيز : إن أهم ما تتميز به صناعة سلع التجهيزات على الصناعات السابقة هو حاجتها إلى الآلات و التجهيزات التي تتمتع بتكنولوجيا عالية لإنتاج و توفير رأس مال كبير[1].

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشمل المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم التي تقدم خدمات أو تنتج منتجات إما للسوق المحلي أو للتصدير، فغالبا ما تكون تلك المشروعات ذات تمويل محلي ذاتي أو مصرفي[2]، بحيث تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادر داخلية و أخرى خارجية، يمكن تحديد المصادر الداخلية فيما يلي :

التمويل الذاتي : يعتبر من أهم مصادر التمويل و الأكثر إستعمالا من طرف المؤسسة ، وذلك لمرونة مثل هذا النوع من التمويل و تلبيته للإحتياجات التمويلية و جاهزيته عند الطلب[3].

يتم التمويل الذاتي لصاحب المشروع (Equity Financing) عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، وعندها يستخدم هذا الأخير أمواله الخاصة لعملية التمويل بشكل منفرد، إلا أنه في الكثير من الحالات لا يستطيع تدبير الأموال اللازمة بمفرده[4].

---

[1] رياض ريمي، عقبة ريمي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية، 2013)، ص 6،7.

[2] فريد النجار،الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مدخل رواد الاعمال.الإسكندرية:دار الجامعة،2007،ص9.

[3] محمد الناصر مشري، المرجع السابق. ص24.

[4] توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. عمان:دار صفاء،2009،ص92.

فيلجأ إلى الإعتماد على الأسرة و الأقارب و الأهل عند الحاجة ، وغالبا ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات الكبيرة ولا الفوائد بسبب العلاقة الشخصية مع المالك[1].

- لتمويل بالأرباح المحتجزة : يمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسيع ذاتيا من خلال ما يحتجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحتجزها في صورة مخصصات واحتياطات[2]. إضافة إلى ذلك يتاح أمام المؤسسات الحصول على الأموال اللازمة لتغطية احتياجاتها لفترات قصيرة أو طويلة الأجل، بحيث يمكن تصنيفها إما من حيث المصدر أو من حيث الملكية ، أو من حيث الزمن . وذلك كالتالي :

- من حيث المصدر: يتم التقسيم إلى مصادر داخلية كالأرباح المحتجزة، الاستهلاك وبيع الأصول، ومصادرها الخارجية كالاقتراض و تسهيلات الموردين.
- من حيث الملكية : يتم تقسيمها إلى مصادر من مالكي المؤسسة كزيادة رأس المال و الإحتفاظ بجميع الأرباح أو جزء منها ، ومصادر من المقرضين مثل البنوك وموردي الآلات و المعدات و مؤجريها.

من حيث الزمن : يتم التقسيم إلى مصادر طويلة الأجل ومصادر متوسطة الأجل و أخرى قصيرة الأجل[3].

التمويل من المصادر الخارجية : لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحيانا تغطية كل إحتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية ، لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية[4].

وقد تعددت مصادر التمويل إما إنشاء مشروع أو (توسيعه) ومن هذه المصادر ما يلي :

---

(1) فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد علي، الريادة و وإدارة الأعمال الصغيرة.عمان:دار الحامد، 2006،ص196.

(2) توفيق عبد الرحيم، يوسف حسن، المرجع السابق، ص92.

(3) مفلح محمد عقل، مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي.عمان:مكتبة المجتمع العربي،2001،ص150.

(4) محمد الناصر مشري ، المرجع السابق ، ص 27.

- شركات الإستثمار في الأعمال الصغيرة : وهي شركات خاصة تهدف إلى الإستثمار في مشروع يعود إلى مشروع صغير ، حيث تقدم رأس المال كله أو جزء منه على شكل أسهم ، أو تقدم القروض إلى هذه المشروعات الصغيرة ، التي تتفق مع معايير إستثمارية[1].
- البنوك التجارية :وهي مصدر مهم للإقتراض ، ولكنها تتقاضى فائدة تجعل كلفة الإقتراض موضوعا مهما. كما تصنع شروطا معقدة على صاحب العمل الإلتزام بها و إلا تعرض العمل المخاطر عديدة[2].
- الإئتمان التجاري : هو مصدر آخر من مصادر التمويل ، و يتمثل في شراء مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية بالأجل[3].

المبحث الثاني : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير الإستثمار الوطني الجزائري

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دعم الإستثمار وذلك من خلال عرض بعض المعطيات و الإحصائيات التي تبرز مساهمتها في توفير مناصب الشغل ، الناتج الداخلي و أخيرا القيمة المضافة .

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى التشغيل:

تسهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل كبير في توفير فرص العمل ،إذ تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب الشغل الجديدة وما يترتب عليه من امتصاص للبطالة، وفي أحيان كثيرة تتجاوز

---

[1] مزهر شعبان العاني ، شوقي ناجي جواد ، و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي . عمان: دار صفاء، ط 2014/2، ص 122.

[2] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة ، أبعاد الريادة . عمان: دار وائل ، 2004،ص 275.

[3] فلاح الحسيني ،إدارة المشروعات الصغيرة مدخل إستراتيجية المنافسة و التميز .عمان : دار الشروق ،2005،ص 207.

المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال، من خلال خلق إستثمارات ومشاريع جديدة خاصة وناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير و التنظيم ، واسعا في الدول. ومع إزدياد معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الأقدر في القضاء على جانب كبير من البطالة[1].

وعليه اعتمدت الجزائر على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سبيل التقليل من البطالة، وهو مجال يتوقف في توفير مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأس المال المستثم ، و في هذا الإطار تشير إحصائيات على أن القطاع يساهم في تشغيل ما يقارب ألف (1000) عامل سنويا ، كما تبين إحصائيات وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وترقية الإستثمار ، أن عدد العاملين بالقطاع بلغ إلى غاية سنة 2012 ما يقارب 1848117 عامل ، و الجدول التالي رقم(5): يوضح تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة مابين (2005إلى 2012).

طبيعة المؤسسات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسات الخاصة	888829	977942	1064983	1233073	1363444	1577030	1676111	1800742
المؤسسات العمومية	76283	61661	57146	52786	61635	48656	48086	47375
الصناعة التقليدية	192744	213044	2330270	254350	341885	/	/	/
المجموع	1157856	1252647	13355399	1540204	1756964	125686	1724197	1848117

المصدر : ساسية عناني ، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واثرها على تنافسيتها، دراسة تقيمية "مجلة الاستراتيجية والتنمية.(جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012)ص 230،229.

[1] عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينات ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة ، ملتقى (جامعة محمد بوضياف .المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، متحصل عليه من : inf.pedra.com

نلاحظ من خلال الجدول الزيادة الواضحة في نسبة تشغيل الأيدي العاملة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من سنة إلى أخرى ، بحيث نجد إرتفاع المحسوس في عدد العمال من 1157856 عامل سنة 2005، إلى 1848117 عامل سنة 2012، كما يتضح أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في توفير مناصب عمل ن وهذا ما يدل على الدور الكبير الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال [1].

لقد بدأت الجزائر معالجة مشكلة البطالة من خلال إنشاء صناديق ووكالات ، و الأجهزة المساعدة على الإستثمار، و المؤسسات ذات صلة بتحسين وتوفير مناصب الشغل للأفراد العاطلين عن العمل من أهمها : الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)* ، الوكالة الوطنية لتيسير القرض المصغر (ANGEM)* ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)* ، وكالة التنمية الإجتماعية (Aps)* الوكالة الوطنية لتطير الإستثمار (ANPI)*.

وعليه نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإجتماعية عن طريق تخفيض مستوى الفقر و زيادة التشغيل ،كما يمكن إعتبارها مركزا للتدريب بحكم أنها تستقبل اليد العاملة الغير مؤهلة التي لم تحظى باهتمام المؤسسات الكبيرة .

أما الجدول التالي فسيبين تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات .

الجدول رقم (6):

---

[1] المرجع نفسه،ص230 229.

* ANSEJ: agence nationale de développement de l'investessement.
* ANGEM: agence nationale de Gestion du Micvo.Crédit.
* CNAC: Caisse nationale d'Assurance chomage.
* APS : Portoil nationale de l'agence de dévloppement
* ANPI : agence national de dévloppement de l'investissement

طبيعة المؤسسة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المؤسسة الخاصة	592758	888829	977942	1064983	12333073	12337446 5	1,77030	1676111	1800742
نسبة الزيادة (%)	/	49,95	10,03	8,9	18,79	3,35	23،74	6,28	7,44
متوسط التشغيل	70,69	76,76	78,07	85,02	80,06	77,25	97,01	97,21	97,44
المؤسسة العمومية	71826	76283	61661	57146	52789	51149	48656	47375	47375
نسبة الزيادة (%)	/	6,21	−19,23	−7,32	−7,63	−3,01	−87’4	−1,17	−1,48
متوسط التشغيل	8,75	6,59	4,92	4,22	3,43	3,1	2,99	2,79	2,56
الصناعة التقليدية	173920	192744	213044	233270	254350	324170	/	/	/
نسبة الزيادة (%)	/	10,82	10,53	9,5	9,08	27,45	/	/	/
متوسط التشغيل	20,74	16,65	17,01	17,21	16,51	19,65	/	/	/
المجموع	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1649784	1625686	1724197	1848117
نسبة الزيادة (%)	/	38,09	8,19	8,2	13,64	7,11	−1,46	6,06	7,19

المصدر: صلاح الدين سردوك:" دور المؤسسات ص و م في تنمية الإقتصاد الوطني دراسة إحصائية (2002_2012) ". مذكرة الماستر (جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2013) ص 35.

نلاحظ من خلال الجدول تطور نفس مناصب التشغيل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2004_2009 بالنسبة للمؤسسات الخاصة و الصناعة التقليدية، عكس المؤسسات العمومية التي سجلت إرتفاعا طفيفا سنة 2005 بنسبة 6,21% في المقابل سجلت إنخفاظات متتالية في نسبة التشغيل مقارنة بالمؤسسات الخاصة التي شهدت تزايدا مستمرا خلال الفترة (2004 _ 2012).وهو ما يبينه المدرج التالي:

الشكل البياني رقم (1): تطور مناصب الشغل

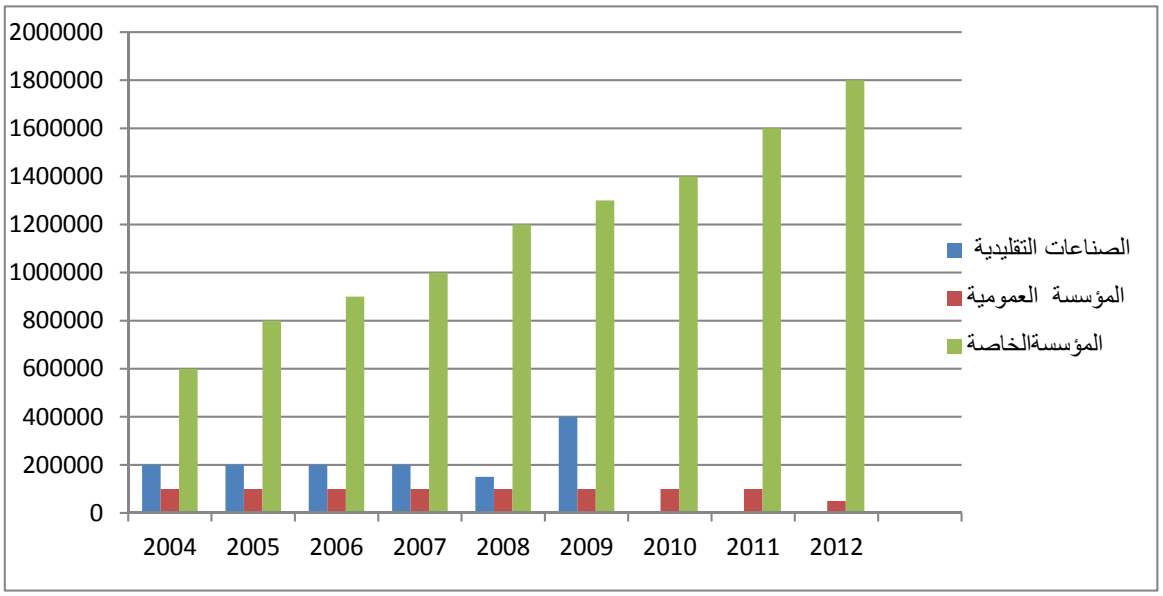

المصدر : صلاح الدين سردوك : المرجع نفسه، من 36 .

من خلال الشكل البياني يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة توفر أكبر عدد من مناصب الشغل خلال الفترة 2004 _2012، والتي تقدر بنسبة تفوق 12% .

مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسهم فعلا وبنسبة كبيرة في إمتصاص البطالة في الدول المتقدمة ، و في الكثير من الدول النامية ، أما في الجزائر فقد أصبحت لهذه المؤسسات الدور الهام و الرائد في توفير مناصب العمل وهو ما تؤكده المعطيات التي تشير إلى التزايد المستمر من سنة إلى أخرى عن طريق التجسيد الفعلي للمشاريع الإستثمارية .

المطلب الثاني : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الناتج الداخلي

يتضح دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل ، الذي هو أبرز عناصر الإنتاج و بالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الإستهلاكية و الإستثمارية . فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع ، فجزء من هذا الدخل يوجه الإستهلاك مباشرة من الأسواق ، أما بالنسبة للجزء المتبقي فيوجه للإستثمار في المشاريع الصغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الإستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساعد في رفع المعدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها ، وهو ما يوضحه

الجدول التالي :مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي خلال الفترة (2001-2010)[1]

الجدول رقم (7) الوحدة : مليار دينار

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1560,2	1679,1	1884,2	2146,75	2364,5	2740,06	3153,77	3551,33	4162,02	4681,68
القطاع العام	481,5	505	550,6	598,65	651,0	704,05	749,86	686,59	816,80	827,53
إجمالي الناتج الداخلي	2041.7	2124,1	243,8	2745,4	3015,5	3444,11	3903.63	4237,92	4978,82	5509,21

المصدر: ساسية عناني، المرجع السابق ، ص 229 ،230.

من خلال الجدول يتبين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخادم في الجزائر في تزايد مستمر ، بحيث برز هذا الإرتفاع من 2041,7 مليار دينار سنة 2001 إلى 5509,21

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية وزيادة مستويات التشغيل .ملتقى (جامعة الوادي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، 2013).ص 9.

مليار دينار سنة 2010،وهي تمثل نسبة زيادة تقدر بـ 169,83% وترجع هذه الزيادة بصفة خاصة إلى القطاع الخاص ، هذا الأخير وصلت مساهمته سنة 2010 إلى 4681,68 مليار دينار ، بنسبة مساهمة تقدر بـ 84,98% عكس القطاع العام تبقى نسبة مساهمته ضئيلة مقارنة بنسبة القطاع الخاص المحققة .

إضافة إلى ذلك تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتحديدا الخاصة منها وبنسب معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام (P ;B) ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي :[1] الجدول رقم(8)

مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي PiB	2005		2006		2007		2010	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
المؤسسات ص و م للقطاع الخاص	2364,5	78,41	2740,06	79,56	3153,77	80,80	4681,68	83,59
المؤسسات ص و م للقطاع العام	651,0	21,59	704,05	2044	749,86	19,20	827,53	15,02
المجموع	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	5509,21	100

المصدر : رياض زلاسي، نوال مرزوقي و آخرون ، المرجع نفسه ،ص 11

يوضح هذا الجدول تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة بين (2005-2010) و مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي ، كما نلاحظ أن دور القطاع على الخاص في تزايد بالنسبة للإنتاج الداخلي ، بينما القطاع العام على الرغم من تطور قيمة الإنتاج الداخلي الخام المحققة من طرف المؤسسات ، إلا أن نسبة مساهمته تبقى ضئيلة مقارنة بالقطاع الخاص .على هذا الأساس يتجلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبشكل واضح في نسبة زيادة الناتج الداخلي الخام والدليل على ذلك ما يبينه الجدول التالي:

[1] رياض زلاسي ، نوال مرزوقي و آخرون ،" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، ملتقى (جامعة الواد ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،)2013،ص 11.

الجدول رقم(9) تطور المنتوج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني:

مليار دج

الطابع القانوني	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009		2010		2011	
	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	22,9	550,6	21,8	598,65	21,59	651	20,44	704,05	19,2	749,86	16,2	686,59	16,41	816,8	15,02	827,23	15,23	923,34
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	77,1	1184,2	78,2	2146,75	78,41	2364,5	79,56	2740,06	80,8	3153,77	83,8	3551,33	83,59	4162,02	48,98	4681,68	84,77	5137,46
المجموع	100	2434,8	100	2745,4	100	3015,5	100	3444,11	100	3903,63	100	4237,92	100	4978,82	100	5509,21	100	6060,8

المصدر : صلاح الدين سردوك ، المرجع السابق ،ص 38

الشكل البياني رقم(2): تطور القطاع الداخلي الخام.

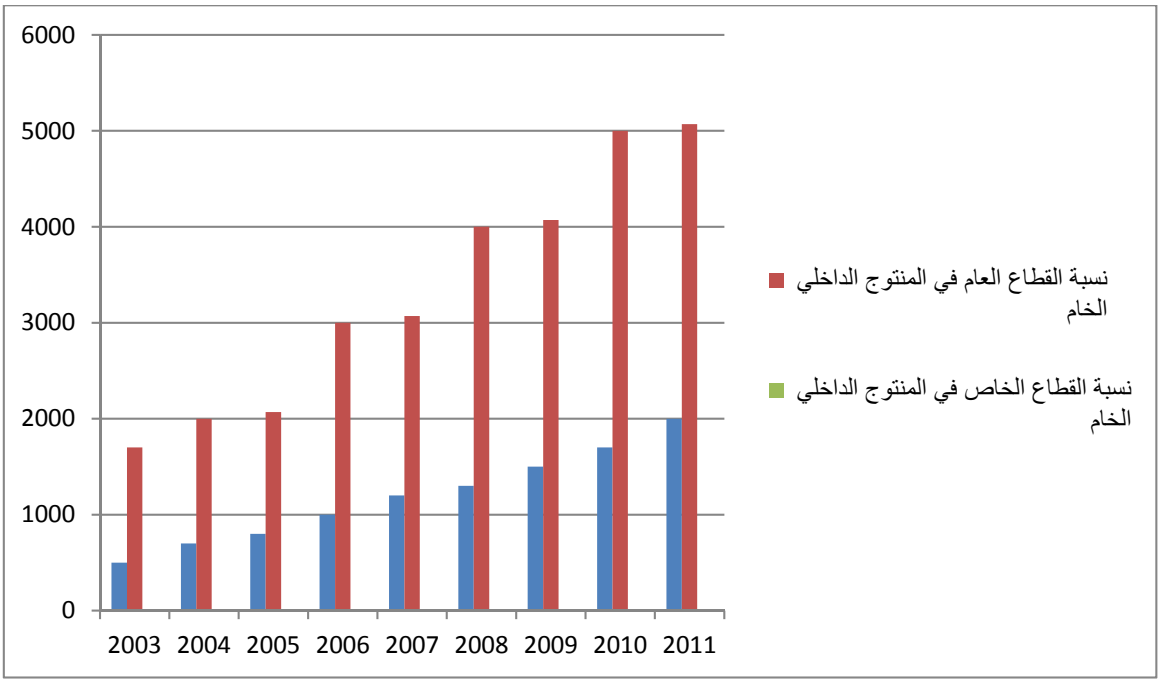

المصدر : صلاح الدين سردوك ، المرجع نفسه ،ص 39.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل البياني أن القطاع الخاص يعد المكون الأساسي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهو يعمل بنسبة كبيرة في تحقيق النمو الإقتصادي كما أن توسيع عدد الإستثمارات الخاصة يعد أمرا ضروريا من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية بتوفير الدعم اللازم و التمويل ، ذلك أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي دورا معتبرا من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي .

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة .

أ – ينبغي في البداية إعطاء تعريف للقيمة المضافة حيث:

– تعرف القيمة المضافة بواسطة نشاط الشركة أنها:«القيمة التي خلقت بواسطة نشاط الشركة و العاملين بمفردهم ».

- وعرفها الباحث كمال النقيب بأنها: « تلك القيم الجديدة التي أضافتها القوة البشرية إلى تكلفة عناصر الإنتاج ، نتيجة إستغلال الموارد المتاحة أفضل إستغلال » [1] .

أما دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيمة المضافة :

فيعد من أهم مؤشرات قوة أي إقتصاد في العالم ، حيث تظهر قدرة الإقتصاد الإنتاجي ، و للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق القيمة المضافة نورد الجدول التالي :[2]

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2010):الوحدة مليارديار الجدول رقم(10)

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1486,8	1585,3	1784,49	2038,84	2239,56	2605,68	2986,07	3363,16	3954,50	4450,76
القطاع العام	258,7	286,79	312,47	344,87	367,54	461,86	420,86	418,9	432,05	340,56
إجمالي القيمة المضافة	1745,5	1872,09	2096,96	2383,71	2607,10	3007,54	3406,93	3782,06	4386,55	4791,31

المصدر: ساسية عناني، طبابية سليمة ، المرجع نفسه ،ص.12.

[1] قاسم نايف عنوان المحياوي ، ضريبة التنمية المضافة ، المفاهيم لقياس التطبيق .عمان :دار الثقافة ، 2008، ص 13.

[2] ساسية عناني، طبابية سليمة ،" آثار البرامج الإقتصادية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أبحاث المؤتمر الدولي .(جامعة سطيف ،كلية العلوم الاقتصادية) 2013،ص 11. 12.

يوضح هذا الجدول تطور القيمة المضافة للفترة بين 2001_2010، ومدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة وخلق القيمة المضافة، كما نلاحظ أن القطاع الخاص في تزايد مستمر بالنسبة للقيمة المضافة من سنة إلى أخرى،عكس القطاع العام الذي تبقى نسبته منخفضة مقارنة بالقطاع الخاص.

المطلب الرابع: الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل و عراقيل تعيق تنميتها يكمن ذكر أهمها فيما يلي:

- **المشاكل الإدارية و التنظيمية :** تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع ، زيادة على التباطؤ الإداري عند التنفيذ ، وهذا ما يثبط من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز بالديناميكية . وعليه فالحركة الإستثمارية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تصطدم بمجموعة كبيرة من العوائق، الإدارية و الإجراءات البيروقراطية المعقدة، والتي تستوجب عشرات التراخيص و الموافقات والعديد من الوثائق و الجهات التي يتطلب الإتصال بها، وهو ما يؤكد أن هياكل الدولة لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديم الخدمات المطلوبة بسرعة وكفاءة عالية ولعل ذلك يعود إلى :

- السرعة في إتخاذ القرارات و إصدار النصوص ، وليس لها شيء مماثل في أداء وتعقيل الجهاز التنفيذي
- مشكلة الذهنيات التي لم تتهيأ بعد لهضم و إستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات،إضافة إلى الآجال التي تستغرقها في معالجة الملفات ، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة و المحسوبية [1].

- **المشاكل المتعلقة بالعقار الصناعي :** من بين المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنجاز و تنمية المشاريع الإستثمارية نجد مسألة العقار الصناعي ، فطول مدة منح الأراضي

[1] سمية قنيدرة ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة . دراسة ميدانية ولاية قسنطينة ، رسالة ماجيستير (جامعة منتوري قسنطينة، قسم علوم التسيير ، 2010) ص 76.

المخصصة للإستثمار ، و الرفض الغير المبرر أحيانا للطلبات ، ونقص الموارد المالية لدى الجماعات المحلية لتعويض المالكين الأصليين للأراضي ، كلها أمور تحد من تطور هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى مشكلة عقود الملكية ، فغياب الأطر القانونية و التنظيمية التي تحدد طرق و كيفيات و آجال و شروط التنازل عن الأرض ، يؤدي إلى تفاقم مشاكل العقار الصناعي [2].

- **المشاكل التنموية** :تعد إشكالية التمويل أمرا جوهريا ، ومرحلة حاسمة في تجسيد المشاريع الإستثمارية وخاصة في مرحلة الإنطلاق. كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل النظام المصرفي الحالي تعاني العديد من الصعوبات و العراقيل التي تعود أساسا إلى :

- التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية ومركزية إتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض التي كانت لها آثار سيئة على آجال معالجة طلبات تحويل المشاريع الإستثمارية .
- صعوبة الحصول على القروض من القطاع البنكي .
- إن إفتقار أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الخبرة التنظيمية و الإدارية يؤدي إلى تقديم دراسات غير دقيقة ، وهذا ما يزيد من درجة مخاطر البنوك في تمويل هذه المشاريع .

- **المشاكل التسويقية** : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشكلة التسويق في ظل منافسة قوية بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية ، وبينها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية ، وبينها المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى شدة المنافسة على المستوى الخارجي من جهة ثالثة ، ويرجع ذلك الى أسباب منها :

- الإفتقار إلى الوعي التسويقي ونقص كفاءات البيع والتسويق وقصور المعلومات عن أحوال السوق و مستويات الأسعار و طبيعة السلع و الخدمات المنافسة .

---

[2] محمد رشدي ، " التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، واقعة و أهمية وشروط تطبيقية ، حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر واقعة وأهمية وشروط تطبيقية ، حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة "، رسالة ماجيستير (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، قسم العلوم التجارية ،2006)ص 101.

- ضعف الحماية للمنتوج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة ، التي تحد من نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تفشي ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة مع المنتجات الأجنبية المنافسة، إضافة إلى ذلك أن المشكلات التسويقية تختلف. بالإضافة إلى طبيعة النشاط و المنتوج التي تتعلق خاصة بنقص الخبرة في هذا المجال[1].

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق نستنتج أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تؤدي دورا حيويا و هاما في الاقتصاد الجزائري، ذلك أنها : من أهم الركائز المعتمد عليها في محاربة الفقر و البطالة ، من خلال توفير مناصب الشغل ، واستيعاب حجم كبير من العمالة ، و زيادة في حجم الاستثمار ، و مساهمتها في الناتج الداخلي و الزيادة في القيمة المضافة . كما تعد أفضل الوسائل المتاحة للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكفيها ومرونتها التي

[1] سمية قنيدرة ، المرجع السابق ، ص ص 77، 78.

تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . وذلك من خلال الأدوار التي تقوم بها في توفير مناصب العمل رغم وجود العراقيل التي تعيقها عن أداء دورها.

الفصل الثالث

تمهيد

بعد التطرق إلى دراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الجزائري، ننتقل في هذا الفصل الأخير إلى الدراسة الميدانية لشركة المجد للانجازات الكبرى، وذلك من خلال دراسة واقع الاستثمار على مستوى الشركة، بالاعتماد على أداة المقابلة، هذه الأخيرة تم عن طريقها الحصول على المعلومات والإحصائيات الخاصة بالدراسة ومن ثم تحليلها والتوصل إلى النتائج.

لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:طبيعة شركة المجد للانجازات الكبرى.

المبحث الثاني:دور شركة المجد في تطوير الاستثمار بولاية بسكرة.

المبحث الأول: طبيعة شركة المجد للانجازات الكبرى-أولاد جلال-

من خلال هذا المبحث سوف تتم محاولة التعرف على شركة المجد للانجازات الكبرى من خلال دراسة:هيكلها التنظيمي وتحديد دورها في تنشيط الاستثمار على المستوى المحلي.

المطلب الأول:التعريف بشركة المجد للانجازات الكبرى

تأسست سنة 1982، كانت تسمى في السابق" بمقاولة أشغال الطرقات عبد المجيد منيب" ثم اتخذت تسمية جديدة في 5 فيفري 2013 أصبحت تسمى "شركة المجد للانجازات الكبرى "وهي مؤسسة متوسطة ذات مسؤولية محدودة، تتواجد بمنطقة أولاد جلال، لكن مقرها الرئيسي تتواجد في منطقة الحظائر طريق شتمه-بسكرة-.

نشاطها الأساسي مقاولة أشغال الطرقات، بحيث يقدر عدد عمالها حوالي 170 عامل.ولها فروع منها:

-شركة منيب لصناعة وتحويل المواد الزفتية.

-شركة منيب للإعمار متخصصة في الأشغال العمومية والبناء.

-شركة منيب للصناعة والتوزيع.

ترتبط أنشطتها : بمقاولة أشغال البناء، مقاولة أشغال الطرقات والمطارات، إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال[1] .

[1] مقابلة مع الياس فضيل لحمر، مدير المالية، بتاريخ:2016- 04 -16 الساعة:10:30

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

يعتبر الهيكل التنظيمي للشركة بمثابة المنظم لها والمحدد للمسؤوليات، كما يوضح مختلف العلاقات بين الوظائف الموجودة في الشركة حيث يتكون الهيكل التنظيمي للشركة من:

- المدير: هو المسؤول الأول في الشركة،تتمثل مهمته الأساسية في مراقبة أعمال الشركة وتسييرها.

- الأمانة: وهي حلقة الوصل بين المدير وباقي الأقسام.مهمتها الاستقبال الجيد والرد على المكالمات الهاتفية، وتسجيل كل الاتصالات الخاصة بالمدير.

- أعوان المكتب، أمين المخزن

- مسؤول المشتريات: تتمثل وظيفته في مراقبة محزون المواد الأولية وتوفيرها في حال نقصانها.

- مسؤول العتاد: ورشة الميكانيك، ورشة الكهرباء، ورشة الحدادة.

- مدير المالية: تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية: بتحديد الوضعية المالية للشركة في نهاية كل سنة سواء خسارة أو ربح.

- محاسب الميزانية: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بإعداد جدول حسابات النتائج، كما يقوم في نهاية السنة بإعداد الميزانية الختامية لتحديد نتيجة الشركة.

- محاسب الأجور.

- المصلحة التقنية: تهتم هذه المصلحة بكل الأعمال ذات الطابع التقني. إعداد المناقصات والصفقات

- مهندس دولة الأشغال العمومية.

– مسؤول المشاريع:هو المسؤول الأول عن تحقيق خطة المشروع، ويكون أيضا مسؤولا عن عملية تنفيذ المشروع ومتابعة سير العمل فيه منذ وضعه للتصور الأول، كما يشرف على إعداد خطط المشروع.

– مسؤول الورشات: هو الشخص المسؤول عن الورشات الثلاثة: ورشة الزفت، ورشة الاسمنت، ورشة الأشغال[1] .

[1] أنظر الملحق رقم:1

المبحث الثاني: تطور الاستثمار في شركة المجد للإنجازات الكبرى–أولاد جلال– ولاية بسكرة

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة تطور حصيلة المشاريع الاستثمارية في منطقة –أولاد جلال–ولاية بسكرة وهذا بدراسة الإحصائيات المصرح بها من طرف الشركة.

المطلب الأول: دور شركة المجد للانجازات الكبرى في تطوير الاستثمار:

عرفت ولاية بسكرة في مجال الاستثمارات توسعا وتطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة عامة،وفي منطقة أولاد جلال بشكل خاص،بفضل مساهمة مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها مؤسسة المجد للإنجازات الكبرى .

1. على مستوى منطقة أولاد جلال:

وهو ما يوضحه الجدول رقم(11) التالي:توزيع المشاريع الاستثمارية في منطقة أولاد جلال ولاية بسكرة

المشاريع	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	عدد مناصب الشغل
إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال	1	50	173
إنتاج وتحويل المواد الزفتية	1	100	115
مصنع الحليب	1	0	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الشركة

يمكن أن نمثل معطيات الجدول في شكل أشكال بيانية وهي كالتالي:

الشكل رقم (3):مدرج يمثل القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب منطقة أولاد جلال–ولاية بسكرة–

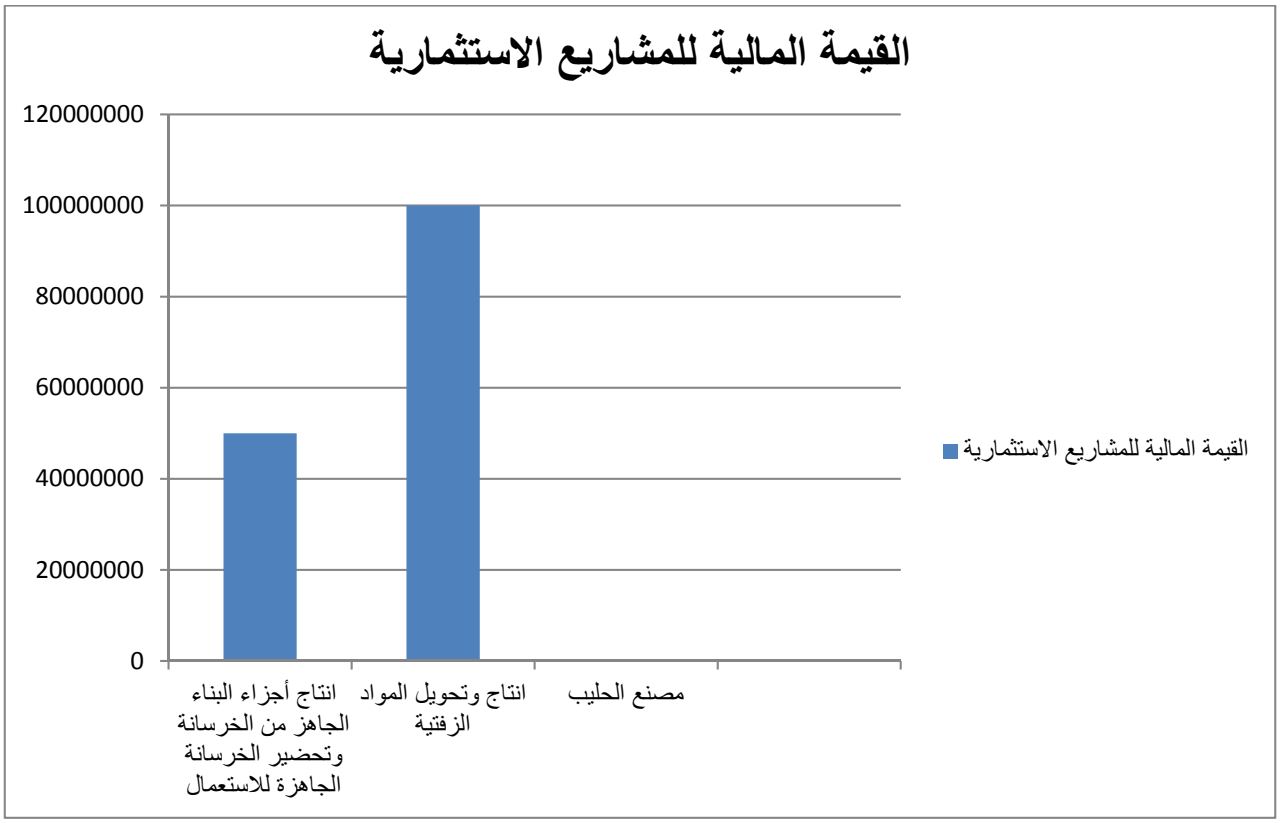

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

قراءة: ما يلاحظ من هذا الشكل تفوق مشروع إنتاج وتحويل المواد الزفتية من حيث القيمة المالية، والتي قدرت قيمته المالية بـ100 مليون دينار جزائري).

الشكل رقم(4) :مدرج يمثل عدد مناصب الشغل للمشاريع الاستثمارية

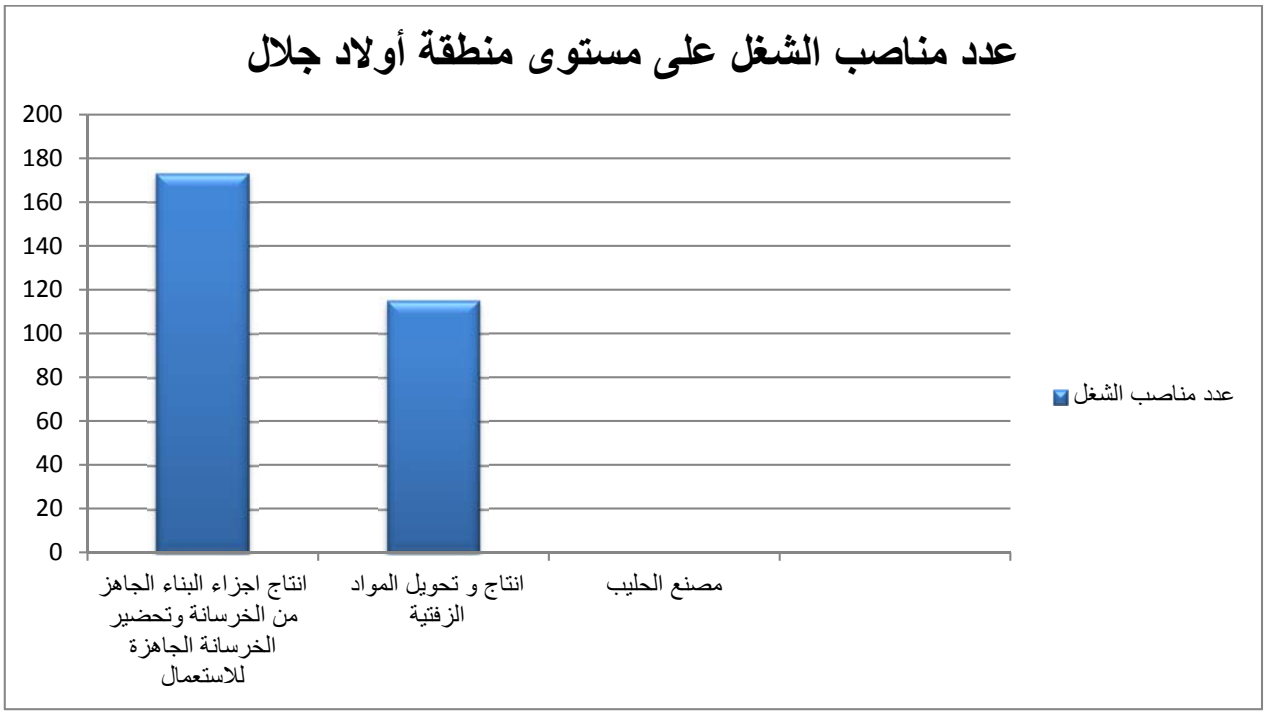

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول

قراءة:يوضح هذا الشكل عدد مناصب الشغل التي وفرها كل مشروع، بحيث يتبين لنا من خلال الرسم سيطرة مشروع إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال،في عدد المناصب والذي قدر بـ 173 منصب.

2- على مستوى ولاية بسكرة: يمكن توضيح ما تم إنجازه من قبل الشركة في الجدول التالي رقم (12):

المشروع	القيمة بمليون دينار جزائري	عدد مناصب الشغل
إنتاج أجزاء البناء الجاهز من الخرسانة وتحضير الخرسانة الجاهزة للاستعمال	70	180

المصدر:من إعداد الطالبة

الشكل(5): مدرج يمثل القيمة المالية وعدد مناصب الشغل للمشروع المصرح به من طرف الشركة

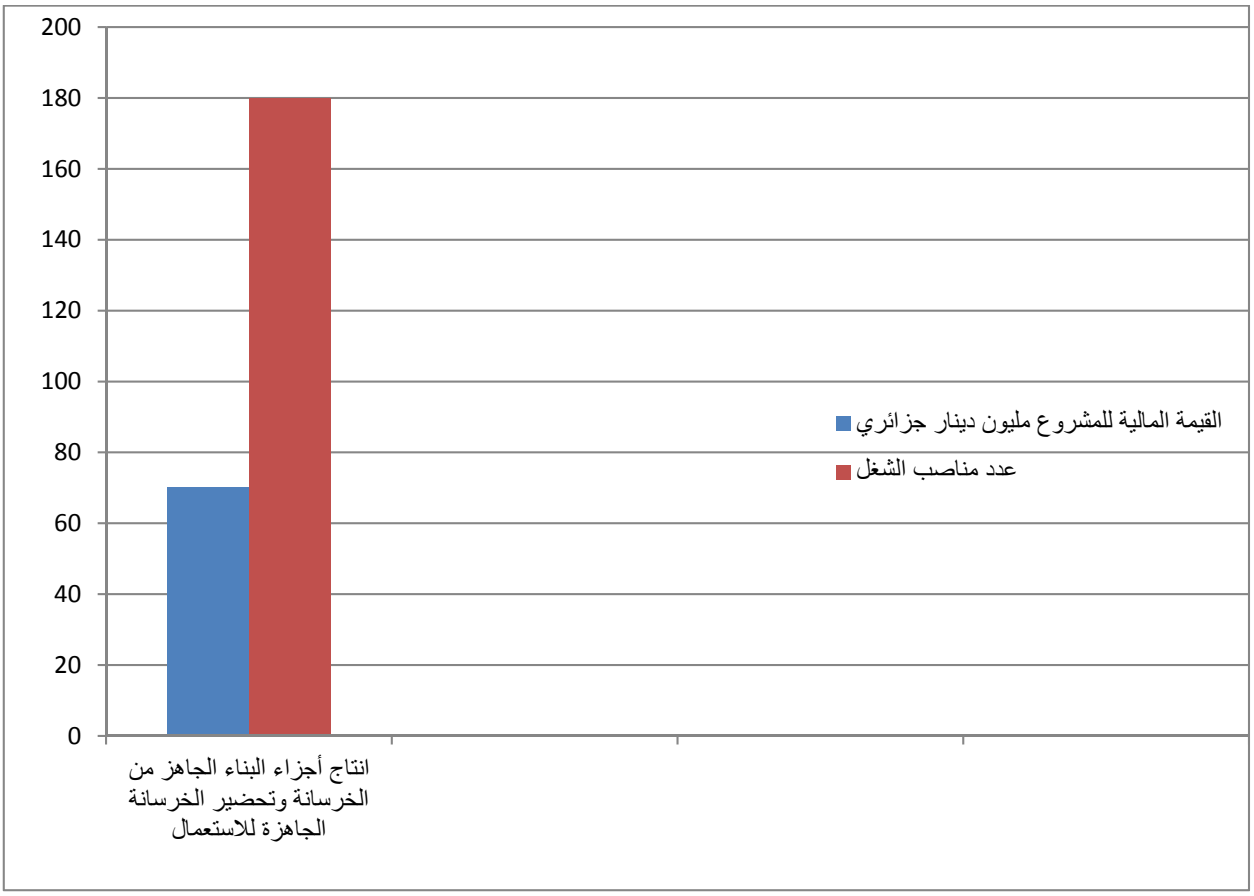

المصدر:من إعداد الطالبة

الجدول (13): توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الشركة على المستوى الوطني

المشروع	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون الدينار الجزائري	عدد مناصب الشغل
تعبيد الطرقات بالخرسانة الزفتية	7	%33,33	379604838,6	165
تطوير شبكة الطرقات	5	%23,80	986579399,3	141
شق وتقسيم الطريق	1	%4,76	247706550,00	20

التوسيع	2	%9,52	94875300	30
الصيانة والبناء	6	%28,57	608349607,8	162
المجموع	21	%100	176901048,8	518

المصدر:من إعداد الطالبة

يمكن تمثيل معطيات الجدول على شكل أشكال بيانية

الشكل رقم (6):مدرج يمثل عدد المشاريع والقيمة المالية وعدد مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها من طرف الشركة

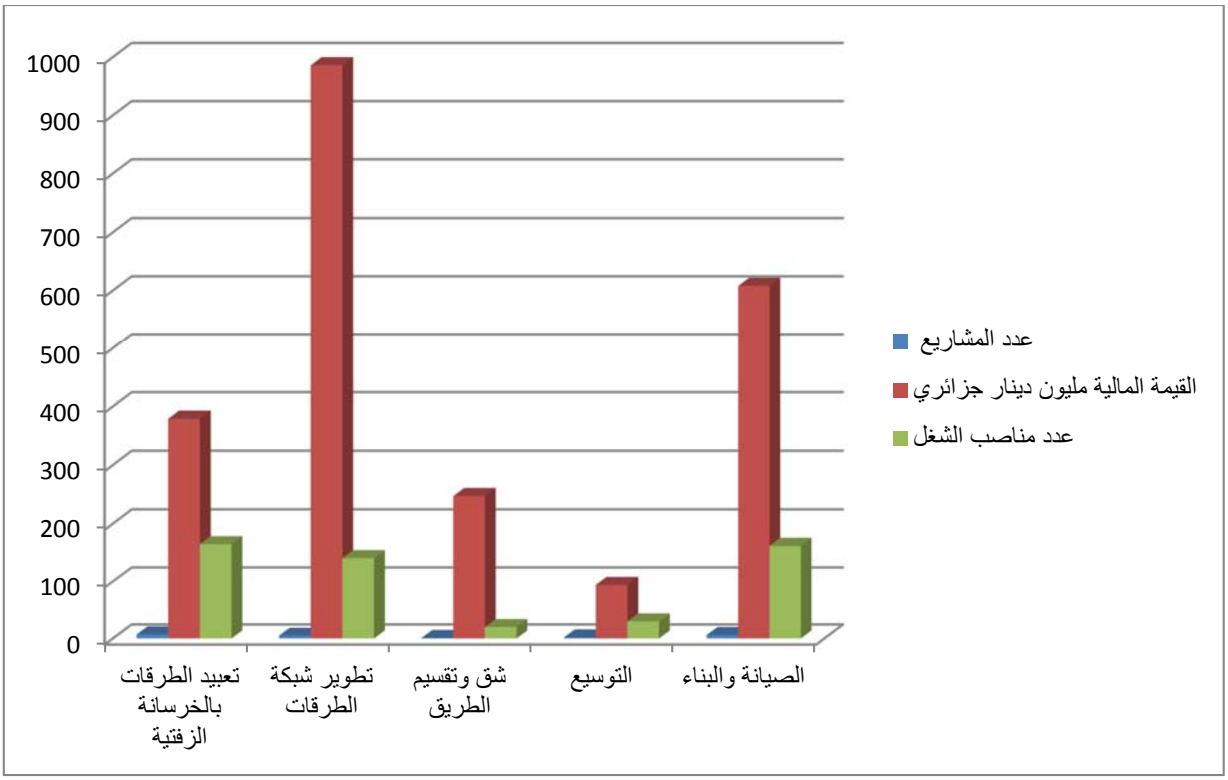

المصدر:من إعداد الطالبة

قراءة: يوضح هذا الشكل عدد المشاريع والقيمة المالية وعدد مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها من طرف الشركة، حيث تبين سيطرة القيمة المالية للمشاريع،بحيث تفوق مشروع تعبيد الطرقات بالخرسانة الزفتية التي

الشكل رقم(7): دائرة نسبية تمثل النسب المئوية الخاصة بتوزيع عدد المشاريع حسب نوع كل مشروع

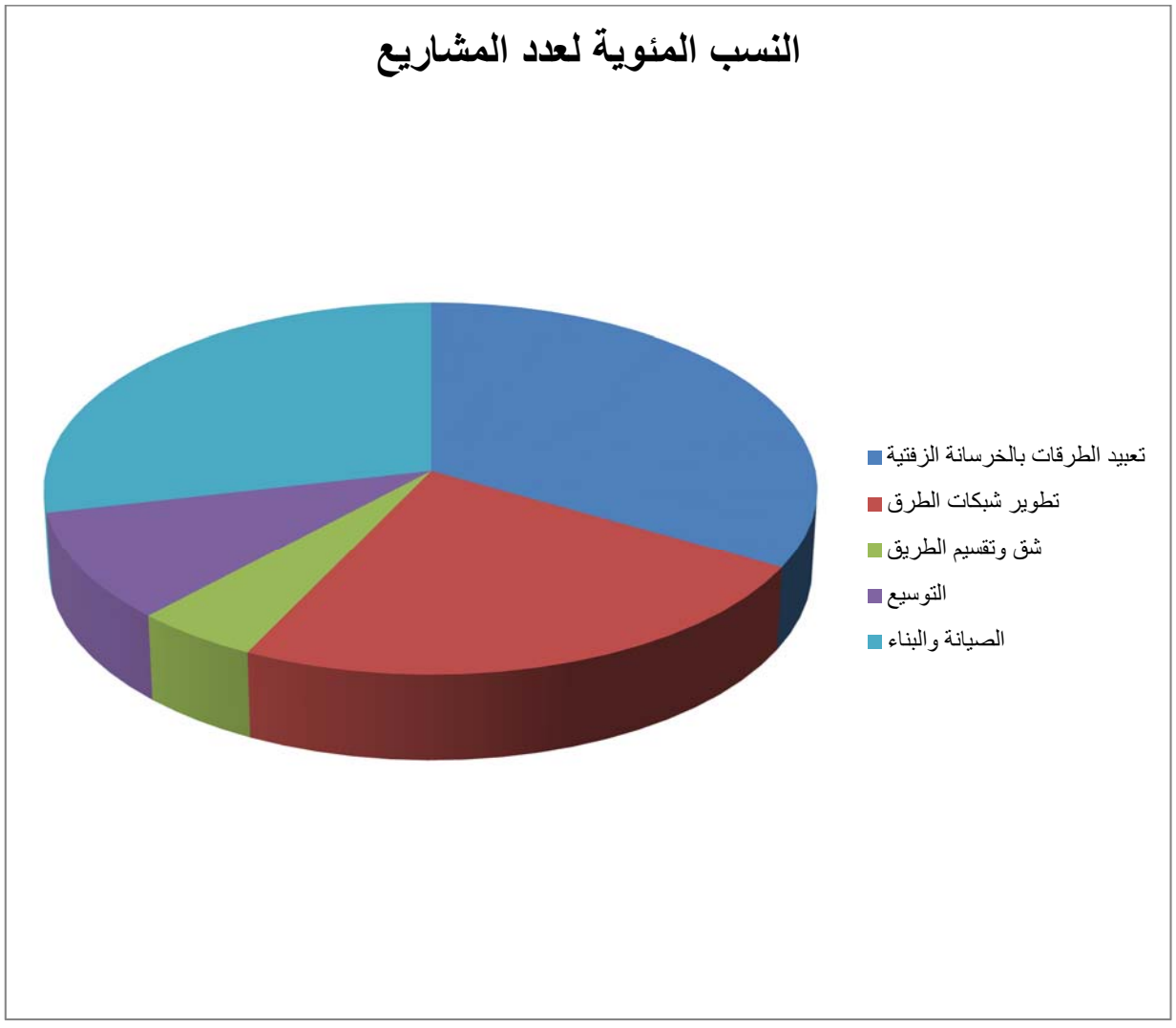

المصدر: من إعداد الطالبة

قراءة:يوضح هذا الشكل النسب المئوية الخاصة بعدد المشاريع الموزعة حسب نوع كل مشروع،والتي نجد تفوق مشروع تعبيد الطرقات بالخرسانة الزفتية ،على المشاريع الأخرى.باعتباره المشروع الأساسي للشركة.

الجدول(14):توزيع المشاريع خلال الاربع السنوات الاخيرة لشركة المجد 2012-2015

السنة	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	عدد مناصب الشغل
2012	6	914270684,9	150
2013	2	205239013,2	60
2014	6	598508609,2	186
2015	5	598508609,2	180

المصدر: من إعداد الطالبة

يمكن تمثيل معطيات الجدول في أشكال بيانية

الشكل رقم(8): مدرج يمثل عدد المشاريع خلال الأربع السنوات الأخيرة

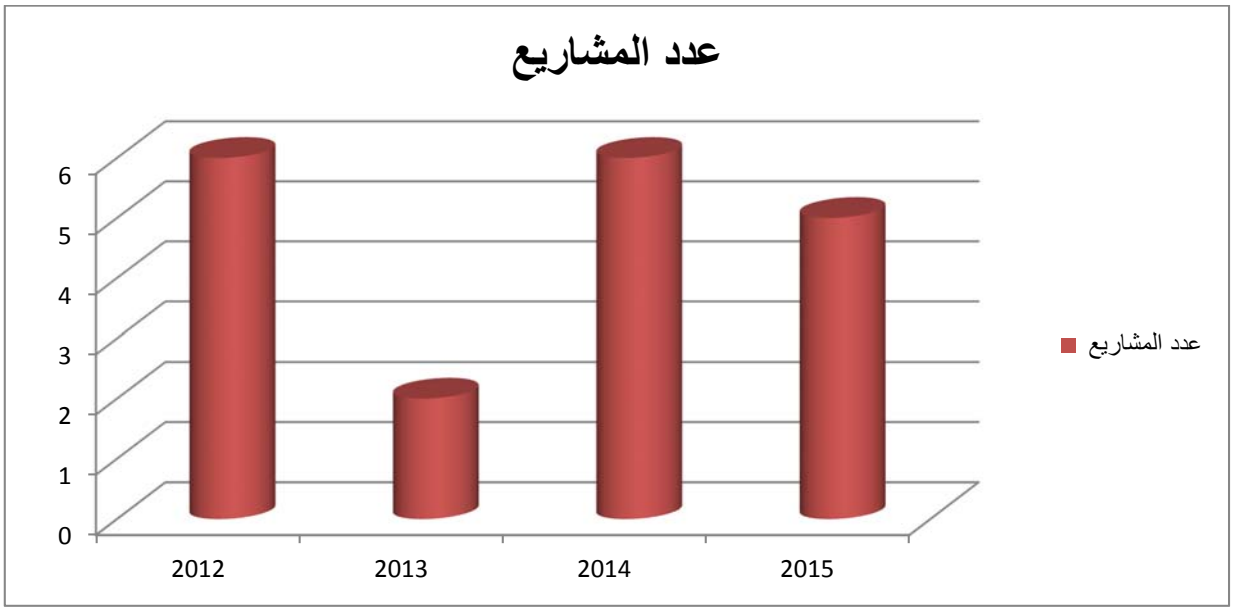

المصدر: من إعداد الطالبة

قراءة: نلاحظ من خلال الرسم أنه خلال السنتين2012-2014 أنه قد حققت الشركة أعلى نسبة في عدد المشاريع مقارنة بالسنوات الأخرى.

الشكل رقم(9) يمثل عدد مناصب الشغل للمشاريع خلال الأربع السنوات الأخيرة 2012-2015

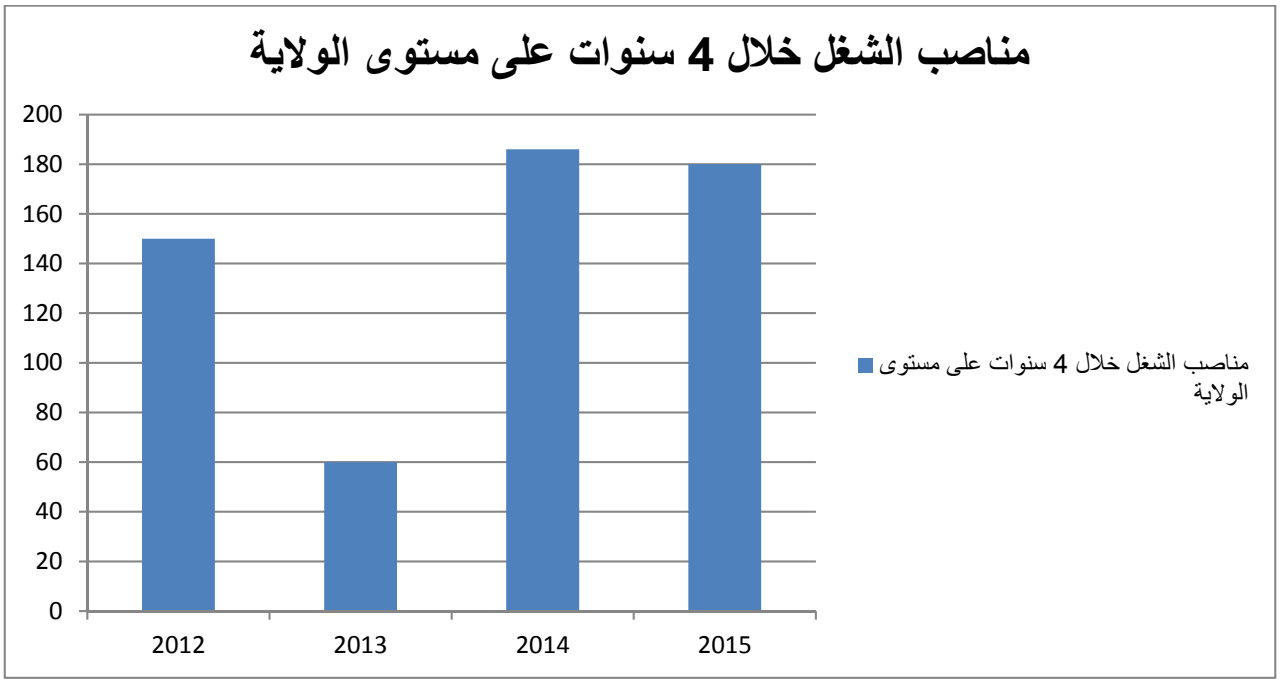

المصدر: من إعداد الطالبة

قراءة:يوضح هذا الشكل عدد مناصب الشغل التي وفرها كل مشروع، حيث يتبين لنا خلال الفترة(2014 – 2015) تفوق في عدد المشاريع، مما حقق أعلى نسبة في عدد مناصب الشغل.

الشكل رقم (10): منحنى بياني يمثل تطور المشاريع

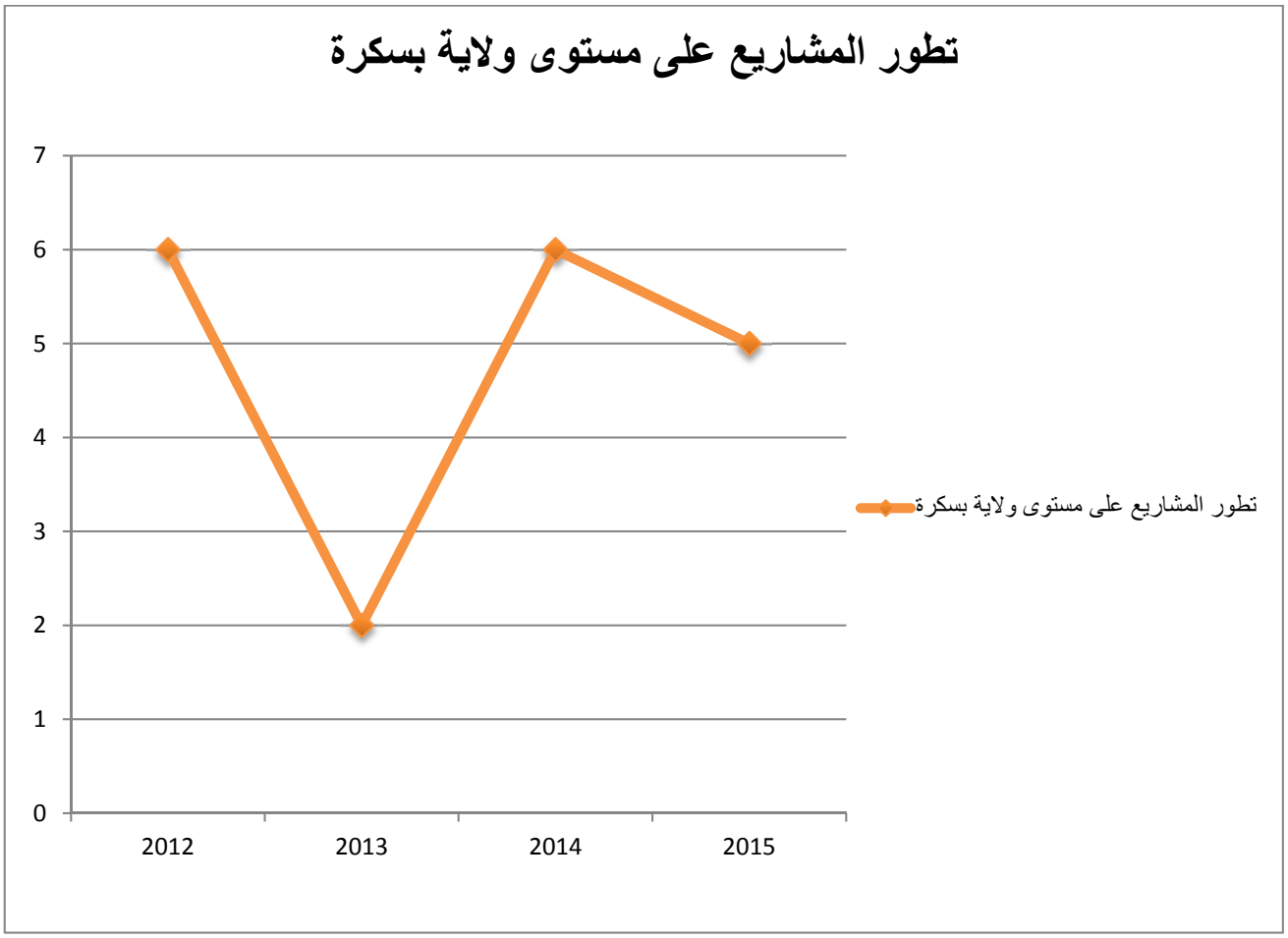

المصدر:من إعداد الطالبة

قراءة:يمثل هذا المنحنى تطور المشاريع لكل سنة مع ملاحظة التذبذب في وتيرة سير المشاريع، حيث نرى أنه من خلال سنة 2012الى2013 شهدت انخفاض في عدد المشاريع، لتشهد بعد ذلك تطور من سنة 2013الى 2014، لترجع النسبة للانخفاض مرة أخرى سنة 2015،ولكن بنسبة ضئيلة.

من خلال ما ورد في هذه الدراسة الميدانية؛ يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في تطوير الاستثمار على الصعيدين المحلي والوطني، وكذا الدفع بعجلة التنمية من خلال ما تم تحقيقه من

المشاريع والانجازات ، وكمثال على ذلك شركة المجد للإنجازات الكبرى قد أنجزت المشاريع على احسن وجه وفقا للمقاييس المعمول بها، التي من خلالها منحت لها العديد من شهادات حسن التنفيذ [1]*

المطلب الثاني:المعيقات التي تواجه الاستثمار في شركة المجد للانجازات الكبرى

من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انجاز وتنمية مشاريعها الاستثمارية ما يلي:

- تعقيد وطول الإجراءات للوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع.
- البيروقراطية
- التأخير المسجل على مستوى الإدارات فيما يخص تقديم الوثائق ودراسة الملفات*[1]. والتي تتجلى من خلال:جمود المحيط الإداري: فالإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الممل،فهناك الكثير من المشاريع الاستثمارية عطلت، أو التي لم تتم الموافقة عليها في وقتها المحدد، مما يضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا لا تعوض،ويعود ذلك إلى:
- تعقيد الشبكات الإدارية.
- التأخير في دراسة الملفات المقدمة.
- نقص الإعلام.

➢ المشاكل المتعلقة بالعقار والعقار الصناعي: من بين العوائق التي تواجهها المؤسسات في انجاز مشاريعها الاستثمارية هي مسألة العقار الصناعي نظرا لـ:

---

[1]أنظر الملحق رقم: (3)

[1]مقابلة مع الياس فضيل لحمر، مدير المالية، بتاريخ: 18-04-2016 الساعة:11:00

*أنظر الملحق رقم 1

- طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار.
- الرفض غير المبرر أحيانا للطلبات.
- الخلافات التي لا تزال قائمة بسبب أسعار التنازل، فالمتمعن في النصوص القانونية الصادرة في مجال العقار الصناعي يلاحظ أن الدولة تريد من جهة تقديم تسهيلات من أجل تشجيع المستثمرين بمنحهم

أراضي منخفضة نسبيا، ومن جهة أخرى تريد السلطات جعل الملكية العامة أكثر مردودية وذلك بالاعتماد على أساليب التسيير المختلفة.

- مشاكل التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل،مما يحد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، فيبقى سلوك البنوك متخوفا،إزاء جميع الاستثمارات غير المدعمة من طرق الدولة وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وأجال التنفيذ طويلة [1].

خلاصة الفصل الثالث:

[1]عاشور كتوش، محمد طرشي، المرجع السابق، ص 37،35

من خلال الدراسة الميدانية تبرز دور لشركة المجد للانجازات الكبرى التي ساهمت بصفة فعالة في تطوير وتحريك اقتصاد المنطقة من خلال المشاريع الاستثمارية على مستوى منطقة أولاد جلال ولاية بسكرة، والجزائر بصفة عامة رغم وجود بعض العراقيل التي تعيقها عن أداء عملها،إلا أنها ساهمت في تطوير وتنشيط الاستثمار ، وفي القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب العمل عن طريق المشاريع الاستثمارية التي تم انجازها، والأخرى التي تعد في طور الانجاز.

الخاتمة

الخاتمة

أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهود معتبرة لتطوير وترقية الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة وذلك بانتهاج سياسة الإصلاحات الاقتصادية، التي وضعت من خلالها مجموعة من القوانين المحفزة للاستثمارات، مع توفير المؤسسات المؤطرة له وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير مجال الاستثمار، وعليه يمكن رصد جملة من النتائج تم التوصل إليها التي تتعلق بالموضوع محل الدراسة :

أولا على المستوى النظري:

- يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية.
- تعتمد الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة ورأس المال ومعيار الملكية،إلا أن معيار حجم العمالة يعتبر الأكثر استخداما.
- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، كسهولة تأسيسها وتكوينها و بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها ؛ كما تتميز بان لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع المتغيرات الاستثمارية ومع الإدارة.
- يعتبر الاستثمار آلية تستخدمها الدول بهدف الرفع من وتيرة اقتصادها ، حيث تسعى جميع الدول إلى الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حلال فتح مجال الاستثمار بجميع أنواعه.
- يعد الاستثمار ركيزة الاقتصاد الوطني؛ باعتباره عاملا أساسيا يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

ثانيا– على المستوى العملي (التطبيقي) :

من خلال رصد مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال؛ مع السعي إلى تسليط الضوء على مؤسسة من هذا النوع: ألا وهي شركة المجد للإنجازات الكبرى،بولاية بسكرة، مع محاولة تحديد دورها في تطوير الاستثمار الوطني؛ تم التوصل إلى النتائج الأتي ذكرها :

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، باعتبارها من أهم الركائز المعتمد عليها في إمتصاص البطالة،وذلك من خلال توفير مناصب العمل، والزيادة في حجم الاستثمارات ومساهمتها في زيادة الناتج الداخلي والقيمة المضافة.
- إن شركة المجد للإنجازات الكبرى لها مشاريع استثمارية؛منها ما قد تم انجازه وأخرى في طور الانجاز؛ وبهذا تتجلى مساهمة الشركة في توفير مناصب العمل،والعمل على التخفيف من أزمة البطالة وذلك بالتشجيع على تطوير الاستثمار وفتح المجال أمام المستثمرين.
- قد ساهمت شركة المجد للانجازات الكبرى فعلا في تطوير وتنشيط الاستثمار على مستوى منطقة أولاد جلال–ولاية بسكرة–بصفة خاصة والجزائر بصفة عامة،رغم وجود بعض العراقيل التي تعيقها عن أداء عملها من خلال:خلق فرص عمل معتبرة لامتصاص البطالة على المستويين المحلي والوطني.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة ارتأينا وضع التوصيات التالية:

- ضرورة بث روح المبادرة الفردية لدى الشباب لإنشاء المؤسسات.
- تقديم المساعدات والتسهيلات المالية والإدارية والمعنوية والقانونية لكل مستثمر ناشط له الرغبة في الاستثمار في ميدان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

- الإهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدراج أيام دراسية في الوسط الجامعي حول طرق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،أو على مستوى قاعات الثقافة من اجل توعية الشباب بوجود إختيارات كثيرة.
- ضرورة تسهيل الإجراءات الإدارية وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه أصحاب الإبتكارات أثناء إنشاء مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة.

الملاحق

الملحق رقم 2

أسئلة المقابلة:

1. ماهي طبيعة المؤسسة؟
2. ما هي فروعها؟
3. ماهو دور شركة المجد للانجازات الكبرى–اولاد جلال–؟
4. كيف تساهم شركة المجد للانجازات الكبرى في تطوير الاستثمار؟
5. كيف تساهم شركة المجد للانجازات الكبرى في توفير فرص العمل؟
6. ما هو دور شركة المجد للانجازات الكبرى في دعم وتنشيط الاستثمار؟
7. ما هي المشاريع التي تم انجازها؟وهل هناك مشاريع أخرى جديدة في طور الانجاز؟
8. إحصائيات حول المشاريع الاستثمارية في شركة المجد للانجازات الكبرى؟
9. ما هي أهم الصعوبات التي تقف أمام تنشيط الاستثمار في شركة المجد ؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية بسكرة
مديرية الأشغال العمومية
مصلحة الصيانة و إستغلال المنشآت القاعدية.

الرقم:.....1959/م.أ.ع/.....2012/م.إ.ص.ط/و.ب/2012

بسكـرة فـي: 30 سبتمبر 2012

شهادة حسن التنفيذ

نحـن الممضون أسفله السيد : مدير الأشغال العمومية لولاية بسكرة ، نشـهد بـأن مقاولة منيب عبد المجيد بسكرة ، قد أنجزت مشروع صيانة الطريق الولائي رقـم 05 مـن ن ك 00+000 إلى ن ك 18+100 ، موضـوع الصـفقة رقـم 2009/343 المؤرخـة فـي 2010/03/25.

رقم العملية:NF5.534.1.262.107.09.03

1- الأمر بالخدمة : بتاريخ 31 مارس 2010
2- مبلغ الأشغال : 107.901.374.49 دج
3- مدة الإنجاز 05 أشهر
4- الأشغال تمثلت أساسا:

التعبيد بالخرسانة المزفتة :20.277 طن
-تسويةالطريق (deflachage):1650طن
- طبقة الاساس: 4500 م3
-تعبئة حواف الطريق: 4000 م3
- GNT : 3942 م3

5- محضر إستلام مؤقت : بتاريخ 14 جويلية 2011
5- محضر إستلام نهائي : بتاريخ 13 سبتمبر 2012

وذلك على أحسن وجه و وفقا للمقاييس التقنية المعمول بها سلمت هذه الشهادة بناءا على طلب المعني لإستخدامها في حدود ما يسمح به القانون.

المديـــر

مديرية الأشغال العمومية
لولاية بسكرة
ح : مصلحة الصيانة

77

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ولاية بسكرة
مديرية الأشغال العمومية
مصلحة إستغلال و صيانة المنشآت القاعدية
الرقم: 712/م.أ.ع/489/م.إ.ص.م.ق/ و.ب/2010

بسكرة في: 15 أبريل 2010

شهادة حسن التنفيذ

نحن الممضون أسفله السيد : مدير الأشغال العمومية لولاية بسكرة، نشهد بأن مؤسسة الاشغال العمومية منيب عبد المجيد - اولاد جلال بسكرة الحائزة على الصفقة رقم 09/245 المؤرخة في 2009/05/27 المتعلقة بصيانة و إعادة الإعتبار للطريق الولائي رقم 04 الشطر الأول من ن ك 1 إلى ن ك 23 (حصة الطرقات)، قد انجزت المشاريع المذكورة آنفا .

- امر بالخدمة ODS بتاريخ: 2009/07/01
- مدة الانجاز: 10 أشهر
- مبلغ الصفقة: 226.727.280,00دج
- محضر استلام مؤقت بتاريخ: 2009/04/06
- كثافة الاشغال (خرسانة مزفتة: 22.000طن، تعبيد آحادي:66.000م^2 ، طبقة الأساس:23.100م^3)

وذلك على أحسن وجه و وفقا للمقاييس التقنية المعمول بها.
سلمت هذه الشهادة بناءا على طلب المعني لإستخدامها في حدود ما يسمح به القانون.

المدير

78

الجمهوريـة الجزائريـة الديمقراطيـة الشعبيـة

ولايـة بسكـرة

مديريـة الأشغـال العموميـة

مصلحة إستغلال و صيانة المنشآت القاعدية

الرقم: 215/م.أ.ع/1220/م.إ.ص.م.ق/ و.ب/2010

بسكـرة فـي: 15 أفريل 2010

شهـادة حسن التـنفـيـذ

نحن الممضـون أسفلــه السيـد : مديـر الأشغال العموميـة لولايـة بسكرة، نشهد بأن مؤسسة الاشغال العمومية منيب عبد المجيد - اولاد جلال بسكرة الحائزة على الصفقة رقم 09/346 المؤرخة في 2009/08/08 المتعلقة بصيانة و إعادة الإعتبار للطريق الولائي رقم 05 من ن ك 100+18 إلى ن ك 42، قد انجزت المشروع المذكورة آنفا .

- امر بالخدمة ODS بتاريخ: 2009/10/01
- مدة الانجاز: 04 أشهر
- مبلغ الصفقة: 11.629.583,00دج
- محضر استلام مؤقت بتاريخ: 2010/03/28
- كثافة الاشغال (خرسانة مزفتة: 22.930 طن، ، طبقة الأساس 980 م^3,الطبقة القاعدية: 980 م^3)

وذلـك على أحسـن وجـه و وفقـا للمقاييـس التقنيـة المعمول بهـا.

سلمت هذه الشهادة بناءا على طلـب المعنـي لإستخدامهـا فـي حـدود ما يسمـح به القانـون:

المـديـــــر

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POIPULAIRE

MINISTERE DES TRAVAUX PUBLICS
DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS
DE LA WILAYA DE SETIF
N° 673 **DU :** 18 OCT. 2015

CERTIFICAT ADMINISTRATIF DU MAITRE D'OUVRAGE

Le directeur des travaux publics de la wilaya de Sétif, certifie que l'entreprise **EURL EL MADJED DE GRANDES REALISATIONS**, ayant son siège social sis: **Zone des parcs route Chetma Commune BISKRA**, A réalisé selon le marché N°**188/2012** en date du **18/11/2012** passé sous le mode **d'appel d'offre national restreint,** portant sur : **RN 75 : DEDOUBLEMENT ENTRE SETIF ET AIN TERIK SUR 06Km,** pour un montant du (marché + Avenant N°01 + Avenant N°02 + Avenant N°03): de **Deux Cent Vingt-Trois Millions Quatre Cent Quarante Mille sept cent Cinquante dinars algériens : (223.440.750,00 DA).**

Montant des travaux réalisés : 213.797.108,07 DA.

- Ces travaux ont été réalisés dans un délai de : **11 Mois.**

Les Principales quantités réalisées

Déblai meuble y compris réglage de la plate- forme et transport à la décharge publique : 30 679,50 (M^3)
F.T.M.O de la couche de fondation en GNT ..... 16 000,00 (M^3)
F.T.M.O de la couche de base en GB en 0/20 y/ c couche d'accrochage sur 12 cm :11 000,00 (T)
F.T.M.O de la couche de roulement en BB 0/14 y compris couche d'accrochage sur 06 cm :6 000,00 (T)
Réalisation de séparateur en béton type D B A :.....5 000,00 (ML)

La présente attestation lui est délivrée pour servir et valoir ce que de droit

Fait à SETIF Le 18 OCT. 2015

Le Maître d'ouvrage

الملحق رقم 1

الهيكـل التنظيمي لشركة المجد للانجازات الكبرى

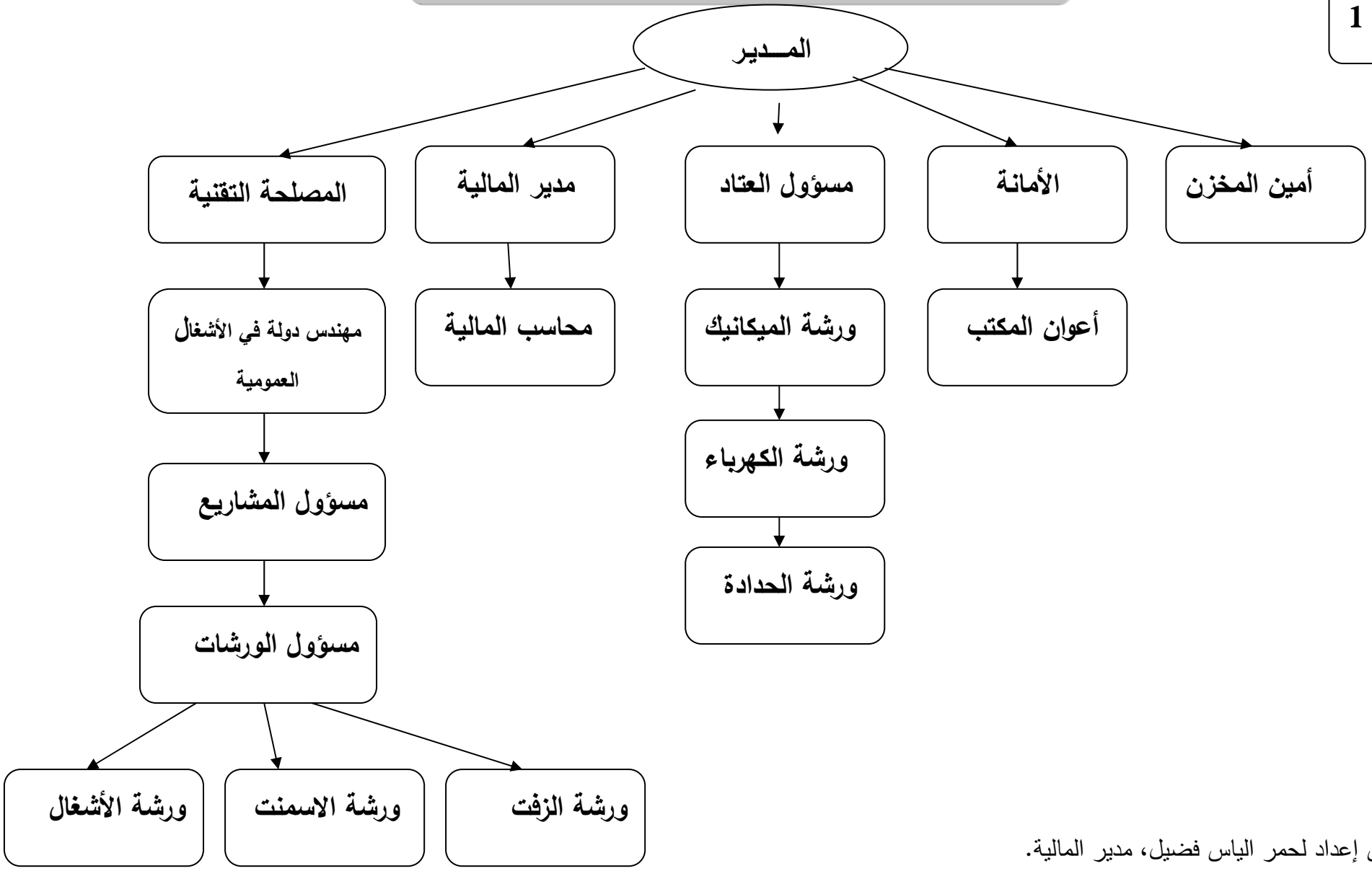

المصدر : من إعداد لحمر الياس فضيل، مدير المالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الأشغال العمومية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DES TRAVAUX PUBLICS

الملحق3

DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS
DE LA WILAYA DE BISKRA

مديرية الأشغال العمومية
ولاية بسكرة
رقم 2546/م.أ.ع/672/م.ت.م .ق/و.ب/2014

2014 ديسمبر 10

-ATTESTATION DE BONNE EXECUTION-

Le Directeur des Travaux Publics de la wilaya de BISKRA, soussigné atteste que l'entreprise **EURL EL MADJED DE GRANDES REALISATION** à réalisée dans le cadre de l'opération: REALISATION DE LA ROUTE RELIANT EL BESBES /BERKHEM

Le projet : REVETEMENT EN BETON BITUMINEUX DE LA ROUTE BESBES/BERKHEM.

Conformément au marché N° **160/2013** du **09/05/2013.**

Travaux essentiellement de :

- Fourniture et mise en œuvre du béton bitumineux :.....38080 T

* Montant du marché +avenant n°01 au TTC: **197 372 448,00 DA**
* Date de réception définitive : 07/12/2014.

Le projet a été réalisé conformément au CPS.

Cette attestation est délivrée à l'entreprise sur sa demande pour valoir ce que de droit.

LE DIRECTEUR

مدير الأشغال العمومية
لولاية بسكرة

76

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

الوثائق الرسمية:

- ✓ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ؛ قانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ العدد77؛ الصادر في 15 ديسمبر 2001.
- ✓ الامر 03/01 المؤرخ في 20 اوت 2001؛ المتعلق بتطوير الاستثمار؛ العدد 47؛الصادر بتاريخ 22 أوت 2001؛

الكتب:

1. أل شيب(دريد كامل)؛الاستثمار والتحليل الاستثماري. الأردن: دار اليازوري العلمية؛2009.
2. الحناوي(محمد)؛فريد مصطفى(نهال)؛مبادئ وأساسيات الاستثمار. د د ن :المكتبة الجامعية الحديثة؛2006.
3. الحسيني(فلاح).ادارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز.عمان:دار الشروق،2006.
4. المحياوي (قاسم نايف علوان)،ضريبة القيمة المضافة المفاهيم القياس التطبيق،عمان:دار الثقافة،2008.
5. النجار(فريد)،الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم مدخل رواد الأعمال.الاسكندرية:دار الجامعية'2007.
6. العاني (مزهر شعبان)،شوقي(ناجي جواد)، وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي.عمان : دار صفاء،2014.
7. برنو طي(سعاد نائف)، إدارة الاعمال الصغيرة أبعاد الريادة.عمان: دار وائل،2004.

8. بوزهرة(محمد)، بن يعقوب (الطاهر)،المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية.الجزائر: دار الهدى،2003.

9. جمعة صالح(فايز)،محمد العلي (عبد الستار)،الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة.عمان:دار الحامد،2006.

10 – جواد (نبيل)؛ادارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.2007.

11 – حردان (الطاهر حيدر)؛اساسيات الاستثمار.عمان:دار المستقبل؛2009.

12 – حساني (رقية)؛خوني (رابح؛)المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها.الجزائر:ايتراك للطباعة والنشر؛2008.

13 – خبابة (عبد الله)؛المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة.الازريطة:دار الجامعة الجديدة؛2013.

14 – رحموني (احمد)'المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في احداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري.الجيزة:المكتبة المصرية للنشر'2011.

15 – رمضان (زياد)؛مبادئ الاستثمار(الحقيقي والمالي).عمان:دار وائل للنشر؛1998.

16 – شموط (مروان)' كنجو(عبود كنجو)' اسس الاستثمار.القاهرة:الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات'2008.

17 – طوروس(وديع)؛الاقتصاد الكلي.(د م ن) :المؤسسة الحديثة للكتاب؛2011.

18 – عرفة (سيد سالم)؛ادارة المخاطر الاستثمارية.عمان:دار الراية؛2009.

19 – عقل (مفلح محمد)'مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي.عمان:مكتبة المجتمع العربي'2001.

20 – علوان(قاسم نايف)؛ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق.عمان:دار الثقافة؛ط 2؛2012.

21 – قربوع (كمال عليوش)' قانون الاستثمار في الجزائر.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية'1999.

22 – محمد حماد حمزة(عبد الكريم)؛مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية.الأردن:دار النفائس؛2008.

23 –مطر(محمد)؛ادارة الاستثمارات (الاطار النظري والتطبيقات العملية).عمان:دار وائل ؛2009.

24 –منصوري(محمد الزين)؛ تشجيع الاستثمار واثره على التنمية الاقتصادية. عمان:دار الراية ؛2012.

25 – هوشيار(معروف)؛الاستثمارات والاسواق المالية.عمان:دار صفاء؛2015.

26 – يوسف حسن (توفيق عبد الرحيم)،ادارة الاعمال التجارية الصغيرة.عمان:دار صفاء'2009.

الدوريات:

1. ايت عيسى؛" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر آفاق وقيود "؛ مجلة اقتصاديات شمال افر يقيا ؛العدد 6.
2. بوسهمين احمد؛ "الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"؛ مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية؛ المجلد 26؛ العدد 1؛2010 .
3. شبوطي حكيم؛" الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"؛ مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية؛ العدد 3؛ جوان؛2008.
4. قصير مزياني فريدة'دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار'مجلة الاجتهاد القضائي'العدد 6'2009.

الملتقيات:

1. براق محمد؛ قمان عمر؛" واقع وافاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"؛ **ملتقى**؛(جامعة الواد؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛2013)

2. بوقفة عبد الحق،بغداد بنين،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل"'**ملتقى**.(جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013)

3. كتوش عاشور،طرشي محمد''تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"'**ملتقى**.(جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2006)

4. زلاسي رياض،مرزوقي نوال'وآخرون،"تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،**ملتقى**.(جامعة الوادي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية،2013)

الدراسات غير المنشورة:

1. اريالله محمد''السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار*حالة الجزائر*"'**رسالة ماجستير**.(جامعة الجزائر'قسم العلوم الاقتصادية' 2011)

2. أتشي شعيب؛ "واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاوروجزائرية"؛ **رسالة ماجستير**. (جامعة الجزائر؛كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛قسم العلوم الاقتصادية ؛2008.)

3. بن مسعود نصر الدين،"دراسة وتقييم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صاف s ci b s"'**رسالة الماجستير**'(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان'قسم العلوم الاقتصادية'2010)

4. برجي شهرا زاد''اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"'**رسالة ماجستير**(جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان'كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير'2012)

5. بلكعيبات مراد؛ "منح الامتياز للاستثمار الصناعي في التشريع الجزائري"؛ **أطروحة الدكتوراه**. (جامعة محمد خيضر. بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ قسم الحقوق 2011).
6. قرشيي يوسف؛"سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية. "؛**أطروحة دكتوراه**.(جامعة الجزائر؛كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛قسم العلوم الاقتصادية)2005.
7. مشري محمد الناصر؛ "دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة . دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة."؛**رسالة الماجستير**. (جامعة تبسة؛كلية العلوم الاقتصادية؛ قسم العلوم الاقتصادية 2011).
8. سلطاني محمد رشدي''التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر واقعه اهميته وشروط تطبيقه*حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولاية بسكرة*''**رسالةالماجستير**''(جامعةمحمد بوضياف المسيلة''قسم العلوم التجارية''2006)
9. سردوك صلاح الدين''دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني*دراسة احصائية 2002,2012 "**مذكرة الماستر(جا**معة قاصدي مرباح ورقلة''قسم علوم التسيير ''2013)
10. قشيدة صوراية''تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر*دراسة حالة الشركة الجزائرية الاوروبية للمساهمات فيناليب"**رسالة الماجستير**''(جامعة الجزائر''قسم علوم التسيير ''2012).

11. قنيدرة سميةّ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.دراسة ميدانية ولاية بسكرة" .رسالة ماجستير (جامعةة منتوري قسنطينة، قسم علوم التسيير 2010.

المواقع الالكترونية:

1. مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متحصل عليه من: thesis __ ,univ.biskra.dz/10473 / 09/04/201

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،متحصل عليه من: ouargla .dz _ univ, bu -09 2016-04

3. عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينات ، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من أزمة البطالة ملتقى (جامعة محمد بوضياف .المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير)، متحصل عليه من : inf.pedra.com

المقابلة :

مقابلة مع الياس فوضيل لحمر، مدير المالية، بتاريخ 16/04/ 2016 ، الساعة 10:30

الكتب باللغة الاجنبية

1.Paut.Arthur fortin,Devenenez eut repreneur :pour un Ouebec plus entrepreneurial,2éme edition,université lavel,Ouebec,1992

2 .Gerald D 'amboise,la PME canadienne :situation et défis, presses université Laval ,Ouébec,1989

3.Rober witterwulghe,la PME :une entreprise senumaine,de boek université, Bruxelles,1998

4.Hachicha amel,choix d 'investissement et de financement, école national d 'adminstration,tunis,2013

Letter

Habib benbayer ,medjaoui hocin,"les circuits de financement des petites et moyennes entrepréses en algerie",**letter magistére**, (université d 'oran faculté des sciences economiques,des sciences de gest

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	يوضح تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11
2	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط خلال الفترة 1984-1987	33-34
3	تطو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الفروع خلال الفترة الممتدة من 1989الى1991	35
4	تبيان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعتها	37
5	تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة ما بين 2005-2012	43-44
6	تعداد مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	45-46
7	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة2001-2010	47-48
8	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي بالنسبة للقطاع الخاص والعام	48-49
9	تطور منتوج الداخلي الخام حسب الطابع القانوني	49-50
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2010	51-52
11	توزيع المشاريع الاستثمارية في منطقة اولاد جلال-ولاية بسكرة-	61-62
12	توزيع المشاريع الاستثمارية على مستوى ولاية بسكرة	63
13	توزيع المشاريع المصرح بها من طرف الشركة على المستوى الوطني	65
14	توزيع المشاريع خلال الأربع السنوات الأخيرة لشركة المجد 2012-2015	68

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	تطور مناصب الشغل	46
2	تطور القطاع الداخلي الخام	50
3	القيمة المالية للمشاريع الاستثمارية المصرح بها على مستوى اولاد جلال–ولاية بسكرة–	62
4	عدد مناصب الشغل على مستوى منطقة اولاد جلال	63
5	القيمة المالية وعدد مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها من طرف الشركة	64
6	عدد المشاريع والقيمة المالية وعدد مناصب الشغل للمشاريع المصرح بها من طرف الشركة	66
7	النسب المئوية الخاصة بتوزيع عدد المشاريع حسب نوع كل مشروع	67
8	مدرج يمثل عدد المشاريع المصرح به خلال الأربع السنوات الأخيرة	68
9	عدد مناصب الشغل للمشاريع خلال الأربع السنوات الأخيرة 2012–2015	69
10	منحنى بياني يمثل تطور المشاريع	70

الفهرس

فهرس المحتويات

المـحتـــــــوى	الصفحة
مقدمة.....	أ- و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار.....	7
تمهيد.....	7
المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	8
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	12-8
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	14-12
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	15-14
المبحث الثاني: مفهوم الإستثمار.....	16
المطلب الأول: تعريف الإستثمار.....	18-16
المطلب الثاني: أنواع الإستثمار.....	22-19
المطلب الثالث: أدوات الإستثمار.....	24-23
المطلب الرابع: أهداف الإستثمار.....	26-24
خلاصة الفصل.....	27
الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاستثمار الوطني الجزائري.	28
تمهيد.....	28
المبحث الأول: طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	29
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	35-29
المطلب الثاني: تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	38-36

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	40-38
المبحث الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري	40
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التشغيل.....	45-41
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الناتج الداخلي.....	48-45
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى القيمة المضافة.....	50-49
المطلب الرابع: الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....	52-50
خلاصة الفصل.....	53
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لدور شركة المجد للإنجازات الكبرى لولاية بسكرة في دعم وتنشيط الاستثمار.....	54
تمهيد	54
المبحث الأول: طبيعة شركة المجد للإنجازات الكبرى –أولاد جلال– ولاية بسكرة.....	55
المطلب الأول: التعريف بشركة المجد للإنجازات الكبرى.....	55
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة للإنجازات الكبرى.....	57-56
المبحث الثاني: تطور الاستثمار في شركة المجد للإنجازات الكبرى–أولاد جلال–ولاية بسكرة.....	58
المطلب الأول: دور شركة المجد للإنجازات الكبرى في تطوير الاستثمار.....	68-58
المطلب الثاني: المعيقات التي تواجه الاستثمار في شركة المجد للإنجازات الكبرى.....	69-68
خلاصة الفصل.....	70
الخاتمة.....	73-71

الملاحق.....	80-74
قائمة المراجع.....	87-81
فهرس الجداول والأشكال.....	89-88
فهرس المحتويات.....	91-90
الملخص.....	

الملخص:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية لما لها من مساهمات كبيرة منها: زيادة حجم الاستثمارات؛ باعتبار هذا الأخير الدافع الأساسي في تحريك النشاط الاقتصادي لهذه المؤسسات.

وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير الاستثمار الجزائري وذلك بالاعتماد على جملة من المعطيات والإحصائيات التي تتعلق أساسا بتوفير مناصب الشغل وزيادة الناتج الداخلي والرفع من القيمة المضافة.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية فقد تم دراسة واقع الاستثمار على مستوى شركة المجد للانجازات الكبرى–أولاد جلال– ولاية بسكرة والتي عملت حقا على تطوير وكذا تنشيط الاستثمار على المستويين المحلي والوطني.

Résumé

Les petites et moyennes entreprises pme sont considéré comme le principal palier du développement économie en raison de leurs importantes contribution:l argumentation du volume des investissements que ce dernier motif principal dans le déplacement de l'activité économique de ces institution en conséquence nous visons à travers cette étude est de mettre en évidence le rôle joue par les petites et moyennes entreprises dans l'investissement et le développement algérien en se fondant sur un ensemble des données et de statistique qui concernent principalement des emplois qui ouvre et aussi augmentent la valeur ajouté

Et pour stage pratique on a prend comme exemple entreprise EURl El MADJED DE GRANDES REALISATION Ouled djellal wilaya Biskra cette entreprise est réellement devloper et active l'investissement régional et national